■ نبيل سبيع يكتب عن:

«زمرة» الرئيس و«طغمة» الاصلاح

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 5 ذو الحجة 1429هـ الموا فق 3 ديسمبر 2008 العدد (177) Wed. 5/12/1429 - 3 December 2008 50 ريالاً 16 صفحة

الأمن ينتهك حرم الشرطة وينكّل بعامل بسيط

«خطة انتشار أمني» على جسدي الوجيه والسامعي

25 نائباً يطالبون بمثول قائد الأمن المركزي أمام البرلمان

■ «النداء» - صنعاء

ظهيرة الثلاثاء 18 نوفمبر الماضي قدم الأمن المركزي عرضاً مروعاً للانتشار الأمني.

كان أحمد عبدالعليم الوجيه، 38 سنة، وهو عامل بسيط في أحد المطاعم بالعاصمة، قد غادر مركز شرطة الحصبة بعدما أدلى بشهادة لدى القسم بخصوص عراك بين عمال المطعم حدث أمامه في يوم سابق. وقف خارج القسم منتظراً تاكسي. بينما كان واقفاً تقدم أحد أفراد كتيبة الأمن المركزي المجاورة للقسم، وباشر الاعتداء عليه لأنه يمثل خطراً على الأمن القومي!

بعد ضرب الوجيه تم جرجرته من جندي الأمن المركزي وآخرين من أفراد الكتيبة وهناك تابع أفراد الأمن المركزي الاعتداء على العامل البسيط على مرأى من أفراد قسم الشرطة، الذين تدخلوا لانقاذه.

كان علي السامعي صاحب المطعم الذي يعمل فيه الوجيه، مايزال في القسم لمتابعة حل الإشكال بين العاملين. وقد لحق بالوجيه محاولاً انقاذه. وقد حاول أفراد الأمن المركزي اجبارهما على دخول حوش (معسكر) الكتيبة، لكنهما قاوما فأدخلوهما صالة مركز الشرطة، لمواصلة تنفيذ «الخطة الأمنية».

في صالة المركز إنهال رجال الأمن على الوجيه والسامعي بالضرب، مستخدمين أحياناً ألواحاً خشبية. حاول رجال الشرطة إثناء رجال الأمن عن متابعة التنكيل بالضحيتين، لكن أفراد الأمن كانوا يفوقون المتواجدين في المركز من رجال الشرطة. وبعد مشقة تمكن رجال الشرطة من سحب الضحيتين من براثن الأمن، وأدخلوهما حمامات المركز، ثم شكلوا حاجزاً بشرياً لمنع أفراد الأمن المركزي من بلوغ الحمامات!

انتهى الفصل الأول من الاستعراض الأمني، إذ غادر رجال الأمن المركزي مركز الشرطة ساخطين.

بعد أن استتب الهدوء في معقل الشرطة، قام مدير المركز المقدم عبدالغني السنباني باستدعاء الضحيتين إلى مكتبه ليستوضح

● السامعي

● الوجيه

منهما أسباب ودوافع الاعتداء. وتم فتح محضر جمع استدلالات في مكتب المدير، لكن المعتدى عليهما لم يتمكنا من الإدلاء بأقوالهما، إذ اقتحم جندي الأمن المركزي (صالح الشبيبي) مكتب المدير، وشرع بضرب السامعي.

حسب مصادر موثوقة فإن الشبيبي كان يرتدي بدلة رياضية زرقاء اللون، وأخرج ماسورة حديدية وهوى بها على الجانب الايسر من راس السامعي. نزف السامعي بغزارة، ولاذ رجل الأمن بالفرار، وقرر مدير المركز إسعاف السامعي إلى مستشفى «الأمل». وتم إبلاغ إدارة أمن منطقة الثورة بواقعة الاعتداء على «المواطنين»، وانتهاك حرمة مركز الشرطة... الشرطة التي لم يمكنها أفراد معسكر الأمن المركزي من خدمة الشعب!

مدير مركز الشرطة قام أيضاً بإبلاغ صالح الحباري قائد المنطقة

التتمة في الصفحة 4

متضامنون مع الخيواني يطالبون الرئيس بإلغاء قوائم المنوعين من السفر ويعتبرون سكوته خيانة عظمى

■ «النداء» - صنعاء

دعا بيان تضامني مع الزميل عبدالكريم الخيواني، الذي منعته السلطات من السفر، رئيس الجمهورية إلى إلغاء قوائم المنع من السفر واحترام الدستور والقانون، معتبراً سكوت رئيس الجمهورية حيال استمرار الاجهزة الأمنية العمل بتلك القوائم موجبا لاتهامه بالخيانة العظمى وخرق الدستور.

ومنعت السلطات الأمنية الاحد الفائت الزميل عبدالكريم الخيواني من السفر إلى القاهرة للمشاركة في مؤتمر حقوقي رفقة وفد يمني مكون من ناشطين حقوقيين واعضاء في مجلس النواب، ما دفع الآخيرين إلى العودة ورفض السفر تضامناً مع الخيواني.

وبرزت السلطات الاجراء بوجود اسم الخيواني على لائحة «الممنوعين من السفر» وطالبته باستصدار أمر من وزارة الداخلية بـ«كف الخطاب عنه».

ودان البيان الذي صدر عقب لقاء تضامني نظمته الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات «هود» بصنعاء الإثنين تلاه محمد ناجي علاو منع الخيواني من السفر واعتبره «انتهاك لا يجب السكوت عليه».

وذكر المتضامنون بواجب رئيس الجمهورية طبقاً لما ينص عليه الدستور في «تجسيد ارادة الشعب واحترام الدستور والقانون» ودعوه «للقيام بواجبه الدستوري وإلزام الاجهزة الامنية، برفع قوائم المنع (من السفر) والتقيد (بصلاحياتها) المنصوص عليها بالدستور والقانون».

واذ سرد البيان جملة من النصوص القانونية الدستورية التي تكفل حرية تنقل المواطنين، واجراءات تقييدها وعقوبة مخالفتها قال المتضامنون أن استمرار هذه الجرائم وعدم إلزام الحكومة والاجهزة الأمنية باحترام الدستور يجعل الرئيس «المدان الأول».

وقال البيان إن سكوت رئيس الجمهورية على ما تقوم به الاجهزة الامنية «يعتبر مشاركاً فيها أو راضياً عنها بما يوجب معه إعمال النص الدستوري في حقه» الخاص بالخيانة العظمى.

وواجه الخيواني الاجراء ذاته في فبراير عام 2007 عندما منع من السفر إلى تركيا.

وحينما كان مسافراً إلى المغرب في وقت لاحق من العام

التتمة في الصفحة 4

فصل أخف وطأة بساحة الهاشمي

■ فضل مبارك

ساحة الهاشمي بمدينة الشيخ عثمان محافظة عدن كانت -كعادتها الاحد الماضي، مسرحاً لفصل جديد من فصول (مماحكات) أطرافها غامضة وخيوطها متشابكة واهدافها رمادية اللون، ويدفع ثمنها العسكري المسكين والمواطن المغلوب على امره والمدفوع بهاجس التغيير للاوضاع التي استفحلت معاناته جراء السياسات الرعناء المستحكمة بحلقات التمايز المناطقي والسياسي والفساد نافذ الرائحة والصدى. ولا يكسب من ورائها الوطن بقدرما يخسر خسرانا مبينا من امكانياته وسمعته ولحمته التي أخذت تتشظى بايدٍ خبيثة تنهش جسد هذا الوطن بدعاوى الدفاع عنه والحفاظ عليه وحماية الثوابت التي اختلط حابلها بنابلها إلى درجة أن غدت فرامة بشرية شرهة لكل من طالب بحق ومسرحا للمزايدات.

في ظل وضع معوج دفع بكثيرين أن يبحثوا عن بقعة ظل يرتزق من خلالها ولو بالنفاق كحال مقدم المهرجان الرسمي الذي استضافه ملعب مايو بعدن السبت الماضي ودفعت اليه الناس بالصميل من محافظات عدن ولحج وابين وشبوة ليقدموا «تحية» اجبارية للرمز القائد، بوهم الطواعية في الحضور والولاء. واخذ فيه مقدم الحفل الذي أراد أن يكون ملكياً أكثر من غيره، يجبر الحاضرين على الترديد بعده: الله، الوطن، الثورة، الوحدة، وعلي عبدالله صالح.. والصحيح أن ساحة الهاشمي رددت شعارات مختلفة، صب الناس فيها جام غضبهم على السلطة، لكن حضور الاعتصام فيها كان طوعياً، وان كان قوات الامن قد منعت نصفهم من الوصول للمشاركة.

والصحيح أيضاً أن فصل الاحد الماضي

التتمة في الصفحة 4

معركة سحق الاصابع

■ «النداء» - صنعاء

خرج عبدالفتاح حيدرة صباح الخميس لأداء وظيفته كصحفي، فعاد باصبع مهشم وبلاغ عن عملية اختطاف ألقته في عبّارة.

بالنسبة لعبد الستار بجاش فإن خسائر تغطية تظاهرة للمعارضة بصنعاء كانت أخف؛ فهو لا يزال حياً برغم أن مسدساً صوب إلى صدره، لكنه فقد آلة التصوير التي تم مصادرتها. مع ذلك لن ينسى بسهولة أن الرصاص حام حوله كقاتل محترف، وترك لعلعته عالقة في أذنه.

ربما لم تكن المعارضة يومها تعتقد أن أحداً سينافس أخبارها على التلفزة وعناوين الصحف.

بالاضافة إلى تغطية التظاهرة التي سيرتها المعارضة بصنعاء نهاية الاسبوع الفائت ضد انفراد السلطة بالاعداد للانتخابات النيابية المقبلة، خلقت السلطات الامنية حدثاً آخر: الاعتداء على الصحفيين بشراسة. حينئذ ظفرت شاشات القنوات الاخبارية والصحف بخبر إضافي لم يكن في مفكرتها.

في ميدان التحرير وسط العاصمة، حيث اختارته المعارضة مكاناً لانطلاق التظاهرة، أحكمت قوات الامن تطويق المداخل المؤدية إليه.

وفيما كانت هتافات المتظاهرين ولافتاتهم تعلو أفق التحرير، كانت عدسات المراسلين والصحفيين عرضة لحصار فتاك. وأطلقت السلطات الامنية هراوات أفراد الأمن وأعقاب البنادق لتمارس وظيفتها على المتظاهرين.

وقد استطاع صحفيون النفاذ إلى تجمع المتظاهرين فكانوا هدفاً سهلاً للجنود وأفراد المخابرات الذين أظهروا جاهزية لافتة في مواجهة فلاشات آلة التصوير والصحفيين من خلفها.

جُربت الهراوات على ظهر وكيل نقابة الصحفيين سعيد ثابت سعيد وهو مراسل لوكالة «قدس برس».

وحدث الامر ذاته مع مراسل «الجزيرة نت» عبده عايش، لتطال الناشطة الحقوقية والكاتبة توكل كرمان رئيسة منظمة «صحفيات بلا قيود» بالاضافة إلى مندوب «الصحوة نت» صالح الصريمي.

لكن حظ عبدالفتاح حيدرة مراسل صحيفة «الايام» الأهلية بصنعاء كان الأسوأ بين الجميع.

طبق رواية حيدرة التي أدلى بها في مؤتمر صحفي بمنظمة «هود» الاثنين، فإن عناصر من الشرطة العسكرية اعتقلته عندما كان يحاول تصوير تجمعات المتظاهرين وألقت به في سيارة جيش. بالتزامن مع الاحتجاز تعرض للضرب والشتائم أيضاً.

وقدر للصحفي الذي عرض قصته وبوجهه بعض آثار الاعتداء أن يعيش مكرهاً حالة اختطاف مشابهة لتلك التي تعرض لها نهاية مارس من العام الجاري. لكن الخاطفين الآن غير ملثمين وينتمون لجهاز الامن. عقب الاعتقال الأول سلم افراد الشرطة العسكرية حيدرة لأفراد أمن مدنيين، تولوا بدورهم استكمال مهمة الاعتداء على الصحفي، وأقلته سيارة تخصهم إلى مكان خارج العاصمة على طريق الحديدة صنعاء.

هناك تركه الخاطفون في عبارة بعد مصادرة هاتفه وكاميرته. هو الأمر حدث في المرة السابقة وفي حالة الاختطاف الاخيرة: تعرضت اصبعه الوسطى في اليد اليمنى للتهشيم. وقد نتجت الاصابة عن محاولة أفراد الامن كسرها باستخدام الاحجار وترك هناك وحيداً ليستطيع بواسطة سائق سيارة أجرة اسعاف نفسه إلى المستشفى الاهلي.

أما عبدالستار بجاش الذي يعمل مديراً لتحرير موقع «نيوز يمن» المستقل فقد هاجمه مدنيان من الأمن السياسي وثلاثة من جنود الامن المركزي بينما كانت كاميرته تحاول تدوين بعضاً من وقائع المظاهرة.

بحسب روايته فإنه تعرض للضرب بالهراوات ثم انفرد به شخصان أشهر أحدهما مسدساً ووضعه في صدره مهدداً بالقتل.

الشخص الذي هددني رفع المسدس إلى الهواء وأطلق رصاصة، فسلمت الكاميرا، وطلبت منهما اطلاق سراحي وغادرت» يقول بجاش لـ«النداء».

كان افراد الشرطة والامن في حالة تعبئة تامة لمواجهة المتظاهرين، وأثبتت الوقائع أن الصحفيين كانوا الهدف الموازي في المهمة.

في رسالة موجهة إلى جهاز الامن السياسي ونقابة الصحافيين اعتبر نبيل الصوفي رئيس تحرير موقع «نيوز يمن» أن ما حدث «يعكس حالة تعبئة غير مبررة تجاه الاعلام».

وإذ قال إن سلوك أفراد الأمن «لا يفهم إلا أنه نتيجة أمر مباشر من المسؤولين للتعامل مع الاعلام يجب استخدام العنف معه» طالب وزارة الاعلام ونقابة الصحافيين «رد اعتبار الزميل (بجاش) واعادة كاميرا الموقع».

ولم يصدر عن نقابة الصحافيين بيان بهذا الخصوص، لكن أمين عام النقابة مروان دماج حمل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة مسؤولية الاعتداءات التي طالت الصحافيين حسبما نقل عنه موقع «نيوز يمن».

وفي حين دان منتدى الاعلاميات في بلاغ صحفي تلك الاعتداءات ورأى انها «تعبير عن ضيق السلطة بحرية التعبير وتجاوز للدستور اليمني والمعاهدات والاتفاقيات الدولية» عبر عن قلقه الشديد «من المستقبل الذي يبشر بوضع غير آمن للصحافيين».

في الوقت ذاته طالبت الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات ومنظمة «صحفيات بلا قيود» بالتحقيق مع وزير الداخلية واحالة الجناة للقضاء. معتبرة حوادث الاعتداد «اجهازاً على ما تبقى من الديمقراطية».

في حال تمكن الصحافيون من توثيق بعض مشاهد قمع الأمن للتظاهرة فإن صورة ضرب مواطن محتج بوحشية ستكون في واجهة الاخبار.

هاكم الصورة غير الموثقة افراد أمن ينهالون بالضرب على متظاهر بالهراوات على كامل جسده. لم يغثه أحد. واستغرق الرجل في صراخه بينما كانت يداه تغرقان في دمائه وأسنانه المتساقطة.

واجه الرئيس صالح احتجاجات الجنوب بالعودة الى استخدام أسباب الأزمة التي يطالب الجنوبيون بمعالجتها، إذ عاد الى صيغة شبه موازية لتحالف حرب 94. ومثلما أعاد بعض "الزمرة" وبعض خصوم الاشتراكي ما قبل 86 إلى بعض المواقع الوزارية والمحلية فضلا على المواقع العسكرية، سارت حركة توزيع المال السياسي والأراضي وغيرها من المصالح الشخصية على الجنوبيين وفقا لخطة ترتكز على تكريس الشروخ الجنوبية- الجنوبية. ولم تقتصر خطة تكريس الشروخ الجنوبية على الطريقة اللينة فحسب، بل اعتمدت أيضا على الطريقة الخشنة. ولقد كان هذا واضحا في تشديد الحصار والقمع داخل محافظة "الضالع" وبقية المناطق المحسوبة تاريخيا على ما يسمى بـ"الطغمة"، في حين خففت القبضة الأمنية من خشونتها داخل أبين وبقية المناطق المحسوبة على ما يسمى بـ"الزمرة". وبذلك، نقلت هذه الخطة الخطيرة حركة الاحتجاجات من المطالبة بإنهاء ما يصفونه بـ"التمييز الشمالي" القائم ضدهم الى مكابدة التمييز الجنوبي- الجنوبي بينهم. وقد "تَكَعَّفُوا" هذا التمييز الداخلي وسطهم بصمت.

ولما كان شركاء الرئيس صالح في حرب 94 يتمتعون بنصيب الأسد من سلطة إدارة وتوجيه "اللقاء المشترك" المعارض، فقد كان عليهم القيام بواجبهم في مواجهة الاحتجاجات. وقد فعل الإصلاح ذلك بطريقته، وسارت معه بقية أحزاب التكتل تحت دعوى حرص الجميع ومسؤوليتهم الوطنية تجاه حماية الوحدة اليمنية. وقد ضاعف هذا من تكريس الشروخ الجنوبية، إذ استند الإصلاح في عدم الوقوف داخل خانة الشريك في آثار حرب 94 على الاشتراكي، شريكه الحالي، تحت مظلة المقصيين من السلطة. وارتكز في مواجهته للاحتجاجات الجنوبية على شريكه المحسوب تاريخيا على أنه "طغمة". وبهذا، تضافرت "الجهود الوطنية" للدفاع عن الوحدة في مواجهة "الجنوب الانفصالي".. هنا، محاولة لمقاربة ما حدث.

نبيل سبيع
nabilsobea@hotmail.com

كيف استخدم المركز الشمالي، بسلطته ومعارضته، ملف يناير 86 في ضرب الاحتجاجات الجنوبية؟

قسمة ما بعد 94: «الزمرة» للرئيس و«الطغمة» للإصلاح

• ناصر

• العطاس

• صالح

استخدام القبضة اللينة والخشنة مع علي ناصر والعطاس

خاضت السلطات اليمنية المواجهة مع الاحتجاجات، منذ البداية، على جبهتين، داخلية وخارجية، مستخدمة قبضتيها اللينة والخشنة في آن.

خارجياً، لعبت القبضة اللينة دورها عبر بعثات التفاوض غير المعلنة رسميا من صنعاء الى القادة الجنوبيين الرئيسيين الذين تصدروا "القضية الجنوبية" في الخارج، وأبرزهم: الرئيس الجنوبي الأسبق علي ناصر محمد، وخلفه الدستوري حيدر أبوبكر العطاس. وقد تناقلت وسائل الإعلام المحلية أخبار هذه البعثات طوال النصف الأخير من العام الماضي ومطلع الحالي، فيما أكد ناصر والعطاس -في عدة مقابلات صحفية أجريت معهما (آخرها مقابلتي "النداء" في أعدادها الـ3 السابقة)- وجود نوع من هذا التواصل بينهما وصنعاء، لكنهما كانا يقولان إن القضية ليست شخصية بل عامة طالما المشكلة كذلك.

ثم أتى دور التعاطي معهما بالقبضة الخشنة: الضغط عليهما عبر البلدان العربية التي يقيمان فيها أو تربطهما بها علاقات. وقد أكد علي ناصر أن صنعاء احتجت لدى سوريا علن نشاطه، وحمّلت "بعض الأشخاص" ملفات تحمل اتهامات له إلى مسؤولين في بلدان عربية لم يسمها، ("النداء"، 26 نوفمبر المنصرم). وأشار إلى محاولات الاغتيال التي كان اتهم صنعاء بتدبيرها، بعد أن كان العطاس تحدث عن تعرضه لمحاولة مماثلة، ("النداء"، 19 نوفمبر).

في المقابلة المذكورة، قال الرئيس الأسبق علي ناصر محمد: "بعض الأشخاص حملوا ملفات إلى بعض المسؤولين في عدد من البلدان العربية يحملونني فيها مسؤولية الحراك في الجنوب والحرب في صعدة وبني حشيش والعداء للوحدة اليمنية". ويحمل هذا إشارة إلى بلدين قد يكونا المقصودين في حديث الرجل: السعودية وليبيا. فقيادتا هاتين الدولتين على علاقة جيدة بعلي ناصر. وبأخذ المعلومة كما هي ودون افتراض التهكم، فإن موقف الأولى من النزاع المسلح في صعدة يعطينا تصورا لطبيعة التحريض الذي قد تكون حملته ملفات صنعاء. في حين أن تشبث القذافي بحكاية الوحدة العربية يعطينا تصورا لتحريض الملفات على الرجل عبر اتهامه بـ"العداء للوحدة اليمنية".

وعلى الأرجح أن ملفات صنعاء وجهودها الخارجية باتجاه الضغط على قيادات "القضية الجنوبية" في الخارج قد أدت إلى نتائج. فبالرغم من أن علي ناصر والعطاس ظلا متمسكين بمواقفهما، إلا أن نشاطهما وحركتهما وسقفي خطابيهما تعرضا لضربة. وقد لوحظ أنهما لزما الصمت أو تحدثا بنبرة خافتة، قبيل وبعد ضربة أبريل التي ألقت الحركة الاحتجاجية أرضا. وتقول المعلومات إن العطاس لا يستطيع إطلاق أية تصريحات من مقر إقامته في السعودية، بعد أن كانت الشقيقة الكبرى سمحت العام الماضي لعدد من الشخصيات الجنوبية بتوجيه خطابات هاتفية من أراضيها أذيعت على المعتصمين في المحافظات الجنوبية. وينطبق الأمر نفسه -وفقا للمعلومات- على علي ناصر في سوريا. لذا يلجأ كلاهما الى مصر عند رغبتهما القيام بأي نشاط إعلامي.

استخدام القبضة اللينة والخشنة ضد الاحتجاجات

تقاسمت القبضتان اللينة والخشنة خوض المواجهة مع الاحتجاجات، مركزتين على تكريس الشروخ الجنوبية - الجنوبية، وبوجه خاص ملف يناير 86. وقد لعب هذا دورا كبيرا ومؤثرا في ضرب الحركة الاحتجاجية.

القبضة اللينة: توريث وتكريس للتمييز بين الجنوبيين

وسار أداء القبضة اللينة على مستويين رئيسيين، الأول: توزيع المال السياسي والأراضي والسيارات على الجنوبيين في سياق ما تصفه الاحتجاجات بـ"شراء الذمم". واعتمدت حركة التوزيع هذه، بشكل أساسي، على تكريس الشروخ الجنوبية عبر استهداف أطراف ومناطق جنوبية معينة ومحسوبة غالبا على "الزمرة" وبقية خصوم الاشتراكي ما قبل لحظة يناير 86: جبهة التحرير، مثلا.

وتمثل المستوى الثاني في استيعاب الشخصيات الجنوبية التي تتمتع بوجاهات عسكرية وقبلية تحديدا في مواقع داخل السلطتين المركزية والمحلية وتمكين الجنوبيين الموجودين أصلا في هاتين السلطتين من لعب "دور" في السياسات المركزية داخل الجنوب، إلا أنه ظل في الغالب دورا ديكوريا، على ما درج الخطاب الاحتجاجي في دور الجنوبيين الموجودين في السلطة. وشهد العامان الماضي والحالي حركة تعيينات واسعة لجنوبيين في مواقع ومؤسسات مركزية ومحلية، وقد انهمر سيل تعيينات وكلاء المحافظات بغزارة في الجنوب والشمال. وإلى جانب تركيزه على تكريس الشروخ الجنوبية السالفة الذكر، استهدف سيل التعيينات أبناء "الشهداء" والقيادات الجنوبية الراحلة وأبناء الشخصيات القبلية والعسكرية والسياسية التي ما تزال على قيد الحياة، في توطيد شنيع وكارثي للتوريث كمصير محسوم ونهائي ووحيد أمام هذا البلد.

واتجهت صنعاء إلى الحكم المحلي تحت ضغط الاحتجاجات. ففي 17 مايو الماضي، شهدت البلاد أول انتخابات للمحافظين الذين كانت سلطة تعيينهم في يد رئيس الجمهورية. وأتت هذه الخطوة -بحسب مصدر مطلع- بناء على توصيات "لجنة إدارة الأزمة" التي تشكلت لمواجهة الاحتجاجات، في فبراير الماضي، من مسؤولين رفيعي المستوى برئاسة نائب الرئيس حينها وأمين عام المؤتمر حاليا، عبد ربه منصور هادي (زمرة)، الذي بدا أن الاحتجاجات أعادت إليه بعض "الدور". ولم تكن هذه الخطوة الوحيدة التي أقدم عليها الرئيس بضغط من الاحتجاجات. ففي بداية الشهر نفسه، اتخذ تعديلاً وزارياً أعطى حقائب لبعض القيادات الجنوبية التي كانت قد تعرضت أجنحتها لـ"القصقصة" أو أوشكت على ذلك: أحمد مساعد حسين، مثلا.

وركزت هاتان الخطوتان، التعديل الوزاري وانتخابات المحافظين، على تكريس الشروخ الجنوبية بالطريقة نفسها.

القبضة الخشنة: تشديد الحصار على مناطق «الطغمة»

اعتمدت السلطات في استخدامها للقبضة الخشنة ضد الاحتجاجات على محاصرتها واعتقال قياداتها واستخدام القوة ضد المشاركين في الاعتصامات. ورغم أن الأخيرة تواصلت بعد أبريل الماضي، إلا أنها شهدت تراجعا إثر الضربة التي تلقتها مطلع ذلك الشهر، إذ لم تتمكن الحركة الاحتجاجية، بعدها، من إقامة أي اعتصام مركزي كبير في عدن، وتعرضت كل محاولاتها بهذا الشأن للتعثر في ظل استمرار العمل بخطة أمنية اعتمدت على الانتشار العسكري والأمني المكثفين داخل الجنوب لمحاصرة بؤر الغليان الرئيسية واتخاذ خطوات استباقية في تفريق أنوية الاعتصامات قبل تشكلها، من خلال: منع المحتجين من الوصول الى الساحات الاحتجاجية، وتنفيذ حملات الاعتقالات الواسعة وسطهم.

وقد تضاعفت حصيلة الاعتقالات بعد أبريل، دون أن يكون هذا مؤشراً إلى أن الاحتجاجات في ذروة نشاطها، بل إلى أن قبضة السلطات اليمنية الخشنة تعمل بطاقة مضاعفة. ففيما كان عدد المعتقلين في النصف الثاني من 2007، الذي شهد ذروة الاعتصامات، 441 حالة، بلغت حصيلة الفترة 1 أبريل- 31 يوليو 2008، التي تراجع خلالها النشاط الاحتجاجي، 864 معتقلاً، حسب إحصائية "المرصد اليمني لحقوق الإنسان" للمعتقلين والجرحى والقتلى من المحتجين المسجلين لديه منذ بداية المواجهات مع قوات الأمن. وتظهر الإحصائية، بالمثل، ارتفاعاً في عدد "الجرحى والمصابين برصاص حي أو قنابل مسيلة للدموع" بلغ 67 حالة خلال فترة تراجع الاحتجاجات في 2008، فيما لم تصل حصيلة إصابات 2007 الى نصف هذا العدد (32 حالة فقط). وقد سقط من المحتجين منذ بداية المواجهات مع قوات الأمن 14 قتيلاً: 7 منهم في 2007 والـ7 الآخرون بين أبريل ويوليو 2008.

ملف 86 ما يزال الورقة الفاعلة في إدارة الجنوب

في وجهيها السياسي والأمني، ارتكزت ضربة أبريل على الشروخ الجنوبية وبوجه خاص أحداث يناير 86. فمثلما انحصرت حركة التعيينات في السلطتين المركزية والمحلية على خصوم الاشتراكي من الجنوبيين المحسوبين على "الزمرة" وبقية المقصيين الجنوبيين قبل 86، استهدفت ضربة أبريل، في وجهها الأمني المتمثل في حالة الحصار الشديدة، المحافظات الجنوبية المحسوبة على "الطغمة". وهكذا، فإن أحداث يناير 86 ما تزال الورقة الفاعلة في إدارة الجنوب ووحدته مع الشمال، وكأن "الوحدة اليمنية" لا تقوم إلا على انقسام الجنوب على نفسه.

"حروب المناطق الوسطى" معكوسة وبدون سلاح

في مقابلة أجرتها معه قناة "الجزيرة" وأعادت نشرها صحيفة "الميثاق" المؤتمرية في 8 أكتوبر 2007، عاد الرئيس صالح إلى التذكير بأنه لم يكن وحده حين انتصر على الحزب الاشتراكي في حرب صيف 94. إلى جانبه، كان يقف الإصلاح والمجاهدون الأفغان، علاوة على "الزمرة" والدور السياسي لخصوم الاشتراكي ما قبل يناير 86. لذا فقد كان على شركائه، في تلك الحرب وقسمتها، القيام بأحد أمرين إثر اندلاع الاحتجاجات مطلع العام الماضي: الوقوف معه، كلاً بطريقته، في مواجهتها؛ أو الاعتراف بـ"القضية الجنوبية" والانضمام إليها بعد إبراء الذمة من قسمتها. وقد اضطر الإصلاح لمواجهة الأمر بطريقة اعتبرها ملائمة تحت تزايد ضغوط الرئيس عليه لاتخاذ موقف من الاحتجاجات، بدعوى ضرورة أن يتخذ "اللقاء المشترك" المعارض موقفا من "الدعوات الانفصالية" في الجنوب. أراد الرئيس بيانات بسم "المشترك" تدين الاحتجاجات، ووجد الأخير مخرجا أنسب: البدء في تنفيذ اعتصامات في المناطق الوسطى (تعز وإب) ترفع "الروتي" و"دِبَبْ الماء" الفارغة مع شعارات رافضة لغلاء الأسعار والفساد بهدف تجريد "القضية الجنوبية" من خصوصيتها (سبق لي تناول هذه النقطة في موضوع مستقل قبل أسبوعين). كان ذلك في النصف الأخير من العام الماضي، حين أخذت الاحتجاجات الجنوبية في التصاعد الميداني. وقد شقت اعتصامات "المشترك" طريقها في "تعز" و"إب" قبل أن تنتقل الى المحافظات الجنوبية، في مسار قريب الشبه من حروب المناطق الوسطى بين الشمال والجنوب في السبعينيات والثمانينيات. وفي أواخر العام، اصطدمت الحركة الاحتجاجية بـ"المشترك" في أحد اعتصاماته بـ"الضالع". وخلال كل هذا، لم تعرف قواعد التكتل المعارض، في المناطق الوسطى كما في الجنوب، الهدف الحقيقي من تلك اعتصامات "الروتي" و"الدِبَبْ" الفارغة. ورغم أن "المشترك" عاد في الشهور القليلة الماضية الى الجنوب محملا برغبة شديدة لاستئناف الاحتجاجات بعد التحولات الكبيرة التي نشهد صراعاتها الآن في تحالفات الرئيس مع الإصلاح، إلا أنه لم يفارق مشكلته مع "القضية الجنوبية".

• حكومة عبدالعزيز عبدالغني عُقب حرب صيف 1994م.

الأمن ينتهك

(تتمة الصفحة الأولى)

الثالثة– أمن مركزي، بواقعة الاعتداء، طالباً منه تسليم المعتدين إلى المركز، وجاءه الرد بأن المعتدين موقوفون في المعسكر المجاور.

رجال الأمن المركزي في المنطقة الثالثة لا يتمتعون بسمعة حسنة في الجوار. كما أن لهم سوابق في تثقيف المواطنين بمفهوم «الانتشار الأمني»، أي الخطة التي بدأت وزارة الداخلية بتنفيذها العام الماضي لحماية المواطنين!

مصادر موثوقة أكدت أن بعض هؤلاء تورط في محاولة تهريب أحد المحبوسين في مركز الشرطة مطلع الشهر الماضي. ليس هذا فحسب، بل إن رجال الأمن يحسنون استفزاز رجال الشرطة إذ لا يحلو لهم الترويج عن أنفسهم بالمرح والشرب إلا في حرم مركز الشرطة.. الشرطة التي تأمل أن يكف الجيران السيئون عن إفساد الخدمة الموكلة إليها.

أسعف السامعي إلى مستشفى الأمل، وأسعف الوجيه في وقت لاحق إلى مستشفى القاهرة. كانا مثالين صارخين على نجاح «خطة الانتشار الأمني» التي يتباهى بها المسؤولون في وزارة الداخلية وقيادة الأمن المركزي. ومساء أمس الأول الإثنين استمعت «النداء» للضحيتين.

كانا ما يزالان تحت تأثير الصعقة الأمنية رغم مرور أسبوعين على واقعة الاعتداء. وكان أكثر ما يثير حنقهما هو أن الاعتداء عليهما وقع على مرأى من رجال الشرطة، بل إن هؤلاء الأخيرين لم يسلموا من الضرب، حسبما ورد في مذكرة موقعة من 25 نائباً في البرلمان، تطلب حضور قائد الأمن المركزي إلى البرلمان لاستفساره حول الحادثة.

النواب (وهم من كتل المؤتمر وأحزاب المعارضة)، قالوا في مذكرتهم التي سلموها إلى رئيس مجلس النواب الثلاثاء 18 نوفمبر، إن ضابط شرطة لم يسلم من أذى الجيران. ولفتت المذكرة إلى أن الجناة لم يسلموا إلى العدالة لينالوا جزاء ما ارتكبوه ضد مواطنين كانوا متواجدين في «بيت الأمن».

بعد أسبوعين بالتمام، تحدث أحمد الوجيه لـ«النداء» عن تفاصيل واقعة هدر كرامته في معقل الشرطة. كان متعباً، موجوعاً. وبصوت مبحوح شرح تفاصيل «خطة الانتشار الأمني»، مستعيناً بيديه لبيان مواضع الانتشار الأمني على خارطة جسده.

مر أسبوعان بالتمام، لكن المعتدين لم ينالوا جزاءهم بعد، ذلك لأن الأمن المركزي مؤسسة خارج نطاق الملاحقة القضائية. أبعد من ذلك، فإن رجالها «ينتشرون» بحماية الرئيس علي عبدالله صالح، حسبما أبلغ العقيد صالح الحباري قائد المنطقة الثالثة– أمن مركزي، حشود المواطنين ورجال الشرطة الذين شهدوا خطة «الانتشار الامني» في الحصبة. طبق مصادر موثوقة فإن العقيد الحباري قال بنبرة رجل مطمئن لسلامة موقفه القانوني إن لديه تعليمات من فخامة الرئيس بقتل أي شخص يقف أمام معسكر الأمن المركزي (مقر الكتيبة).

ماذا ستفعلان الآن؟ سألت «النداء» ضحيتي الأمن المركزي، فأجابا بأنهما عازمان على استرداد حقهما من «جناة» الأمن، وأنهما سيتوجهان الثلاثاء (أمس) إلى النائب العام بـ«نداء» يطلبان فيه إحالة الجناة إلى النيابة المختصة.

كانا مصعوقين. وكل ما يريدانه هو استرداد كرامتهما التي أهدرت في حرم الشرطة. وقد اضطر شاب كان ينتظرهما في مكتب الصحيفة، إلى إبلاغ محرر «النداء» بأن هناك أشياء أخرى مطلوب استردادها من رجال الأمن المركزي. فإلى هدر الكرامة، استولى الجناة على جهاز موبايل العامل البسيط، وساعة يد «صاحب المطعم».

الشرطة لا تحمي الشعب في معقلها. وإزاء جيران أشرار، فإن للشرطة ربًّا يحميها، فبلاغاتها إلى كبار المسؤولين الامنيين في الداخلية والأمن المركزي تذهب أدراج الرياح. وقائد الأمن المركزي مدعو إلى البرلمان لتقديم روايته عن دوافع السلوك المشين لبعض منتسبيه، والنائب العام مطالب من عامل بسيط وصاحب مطعم بإعمال سلطته الدستورية، حتى لا يقال إن «لا صوت يعلو فوق صوت الأمن».

متضامنون مع

(تتمة الصفحة الأولى)

الماضي، لم يكتف أمن المطار بمنعه من السفر، بل قاموا باعتقاله، وأخذه إلى مكان غير معلوم، قبل أن تتدخل نقابة الصحفيين لدى كبار المسؤولين للكشف عن مصيره والافراج عنه. وقد تدخل وزير الداخلية رشاد العليمي حينها، وأوقف عملية الاعتقال وقدم المسؤولون في الداخلية بعدها اعتذاراً لنقابة الصحفيين، عن هذا الاجراء مبررين ما حدث بوجود قائمة قديمة بالممنوعين من السفر.

وقال الخيواني في اللقاء التضامني إن المنع المتكرر من السفر لا مبرر له سوى وجود ما سماها «قوائم الممنوعين من السفر»، وهي القوائم التي قال عنها البيان إنها تضم نشطاء سياسيين وحقوقيين وصحفيين «جرياً على حكم العادة التي كانت سائدة في العهود الشمولية، ولم تتحرر الحكومة بعد وأجهزتها الأمنية من هذا الموروث».

ونفى مصدر في الأمن القومي أن يكون الجهاز وراء منع. ونقل موقع «نيوز يمن» عن المصدر قوله بألا علاقة للجهاز بما حدث من قريب أو بعيد وأن المنع جاء من قبل سلطات الجوازات.

وانتقد الخيواني تجاهل وزارة الداخلية وعدم تعليقها على الاجراء، محملاً مسؤولية ما تعرض له شخصية لم يسمها»، لكنه قال إنها «هي التي تقرر وتضع الحجب والمنع والموافقة». داعياً رئيس الجمهورية للدفاع عن توجيهاته بشأن المعتقلين السياسيين.

ودان منتدى الشقائق العربي وحزب اتحاد القوى الشعبية الاجراء بحق الخيواني وطالبا باحترام الحقوق المدنية والتحقيق في الواقعة ومعاقبة مرتكبيها.

واستنكر بيان صادر عن المنتدى تلقت «النداء» نسخة منه تلك الاجراءات التي وصفها بالتعسفية تجاه الخيواني واعتبرها «متناقضة مع العفو الذي أصدره رئيس الجمهورية وتضمن وقف الاجراءات القانونية التعسفية ضده».

ويضم الوفد الذي كان مقرراً أن يشارك في مؤتمر اقليمي عن حقوق الانسان بالقاهرة: النائب شوقي القاضي، محمد ناجي علاو، سامي غالب، المحامية عفراء الحريري، وعبدالباري طاهر. كما تشارك في المؤتمر وزيرة حقوق الانسان هدى البان.

وقال منتدى الشقائق العربي إن عبدالكريم الخيواني تم اختياره لعضوية المؤتمر «لتجربته الحقوقية وكونه احد أبرز المناضلين الحقوقيين والصحفيين الذين تعرضوا للتعسف في إطار تمسكهم بحقوقهم».

وثمن بيان القوى الشعبية الذي تلقت «النداء» نسخة منه قرار زملائه بعدم السفر احتجاجاً على الاجراء، معبراً عن تحيته «لهذا الموقف التضامني».

وظهر الاثنين توجه نواب وحقوقيون واعضاء من مجلس نقابة الصحفيين إلى مكتب النائب العام حيث سلموه بلاغاً بواقعة المنع، وطالبوه بإعمال سلطاته الدستورية في إلغاء هذا الإجراء.

فصل أخف

(تتمة الصفحة الأولى)

الذي كان أخف وطأة في سجل الخسائر، ورد فعل السلطة، كان كذلك أقل حضوراً من الطرفين المتضادين اعضاء وانصار الحراك الجنوبي السلمي وقوات الأمن أن الاخيرة اكتفت بحضور نسبي ملحوظ عما هو مألوف في حالات مشابهة شهدتها ساحة الهاشمي أو ساحة الحرية، ولم يلحظ وجود الاسلحة الدوشكا، اذ اكتفت السلطات بأسلحة الجنود ما سمي الآلية وقاذفات مسيلات الدموع.. وبالمقابل كان المتضاهرون قد تسلحوا بالحجارة.. في مواجهة استعدوا ربما مسبقاً لإجندتها وانٍ كانوا يدركون أنها غير متكافئة، ومع ذلك فقد أثمرت لهم تراجعاً أمنياً كاملاً من الساحة.. كان قرار انسحاب القوة الامنية مهما كانت اسبابه، قراراً رائعاً وضرورياً امتص غضب آلاف كان يمكن أن يؤدي إلى تداعيات خطيرة، وان كان قد تأخر بعض الشيء من الوقت لكنه خير من ألا يأتي كالمرات السابقة.. وكان بالامكان لو أن انسحاب القوات الامنية بالذات من الامن المركزي والنجدة مبكراً أو عدم حضورها ساحة الهاشمي والاكتفاء بالتواجد الرمزي للشرطة، لكان سجل ذلك بادرة طيبة وخطوة حسنة في قبول الرأي الآخر مهما كان صوته مدوياً أو خافتاً.

لكن قوات الأمن اعتقلت العشرات وزجتهم في السجون منهم من اعتقلتهم من الفنادق قبل شروق شمس الاحد وآخرون اعتقلتهم قبل وصولهم ساحة الفعالية. واعلنت عن اطلاق سراح العديد من المعتقلين والابقاء على 28 شخصاً بسبب ما ادعته تورطهم في قضايا جنائيه وانهم رهن التحقيق.

اذ أن انسحاب القوات جاء بعد صفقة غير مفترضة تعاطت معها تلك القوات بعد تبادل الاستفزازات مع المشاركين بردة فعل أدت إلى أن يقوم المشاركون بمهاجمة الجنود بالحجارة وبالتقاط مسيلات الدموع التي يطلقها الجنود وهي مشتعلة وردها عليهم، ما دفع بهم إلى التراجع ثم الانسحاب ليستمر بعدها المعتصمون الذين اقاموا مهرجاناتهم في ظل منع وتحذير من السلطة احتفاء بذكرى الاستقلال الوطني.. لو أن حصافة السلطة والامن كانت حاضرة منذ البدء لكان ذلك بشرى تفتت حالة الاحتقان التي تأججت لدى كافة الاطراف ومع ذلك فإن الوقت لم يفت بعد في مسألة التعاطي مع صوت الآخر.

أرق التهاني واجمل التبريكات ممزوجة بأريج الفل
والياسمين نزفها للاخ العزيز
مطيع زيد مطيع دماج
بمناسبة زفافه الميمون فألف مبروك
وعقبى البكاري
المهنئون:
عصام احمد مانع
هشام عبدالله مانع
امين الورافي
وليد امين مانع

اجمل التهاني والتبريكات نهديها
للصديق العزيز
ندين قائد الوصابي
بمناسبة الزفاف الميمون ودخوله القفص
الذهبي.. الف مبروك.
المهنئون:
محمد المقرمي
مشتاق الوصابي
طلال الصلوي
هلال الجمرة

مبروك آل المجيدي
يحتفل الاخ العزيز
عبده علي عبده صالح المجيدي
بزفاف نجله الشاب
«عمار»
في مدينة الرياض وسط فرحة تغمر
الاهل والاصدقاء والمشاركين من ابناء
الجالية اليمنية في السعودية..
الف مبروك للعروسين وادام الله السرور
والافراح.
المهنئون:
عبدالعزيز محمد يوسف بشير السيد
عبدالقوي قائد احمد
عبدالحافظ عبداله عبدالحميد
محمد حاتم عبدالحميد
عبدالله أمين الرفاعي

بمشاركة الأهل والزملاء
والأصدقاء يحتفل الزميل
العزيز
زكريا عبدالله
اليوم الأربعاء بعقد قرانه على الآنسة
وردة محمد منصور
في مدينة عدن
نتمنى لهما حياة سعيدة
وعقبال الفرحة الكبرى
أسرة «النداء»

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

أمين عام مجلس التنسيق الأعلى لجمعيات الشباب والعاطلين عن العمل في الجنوب لـ«النداء»:

القضية الجنوبية أطرافها ثلاثة: الجنوب، وسلطة 7 يوليو، والمجتمع الدولي

إلى جانب مهنته في الترافع عن قضايا المغلوبين وضحايا الحراك الجنوبي، هو أيضاً ناشط سياسي وعنصر فاعل في الحراك.

نظير حسان محمد المحامي، عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، رئيس جمعية الشباب والعاطلين عن العمل في محافظة عدن، أمين عام مجلس التنسيق الأعلى لجمعيات الشباب والعاطلين عن العمل في الجنوب... التقيناه لمعرفة رأيه عن كثير من القضايا المتعلقة بالحراك الجنوبي وفي مقدمتها السؤال عن مجلس التنسيق لجمعيات الشباب وكذا ما أعلن مؤخراً في لقاء العسكرية بيافع ككيان جديد (اتحاد شباب وطلاب الجنوب) وهل هو بديل للمجلس، أم لا علاقة تربط بينهما...

تحدثنا معه عما يعيشه الحراك هذه الأيام من تسابق على زعامة الهيئات وما يمر بها من اقصاءات وإلغاء للآخر، وأمور أخرى ستجدونها طي هذا الحوار..

■ حاوره: شفيع العبد

■ ما هي أخبار مجلس تنسيق الشباب والعاطلين عن العمل؟ وماذا قدمتم للحراك في المجلس؟

– هذا الشهر يصادف مرور عام على تشكيل المجلس الأعلى لجمعيات الشباب والعاطلين عن العمل في الجنوب، والذي تم تشكيله بطريقة توافقية وبإجماع من كافة الجمعيات على مستوى مديريات ومحافظات الجنوب التي أصبحت ممثلة في اطار المجلس الأعلى وسكرتاريته. وقد قمنا بتشكيل ذلك المجلس ليكون إطارا تنسيقيا إشرافيا فيما بين الجمعيات في إطار الاتجاهات العامة والخطوط العريضة في المديرية أو المحافظة باستقلاليتها وخصوصية نشاطها واتخاذ قرارها.

وفيما يتعلق بالشق الآخر من سؤالك، فأقول لك يا أخي وكما أسلفت إن هذا المجلس هو إطار تنسيقي فيما بين الجمعيات الشبابية وأيضاً مع غيرها من هيئات الحراك وليس إطارا تنفيذيا. وكما تلاحظ إن جمعيات الشباب والعاطلين في المديريات والمحافظات مع اختصاصها باستقلاليتها إلا أنها قد انخرطت في إطار هيئة نضالية واحدة إلى جانب المتقاعدين والأحزاب وهيئات التصالح والتسامح وغيرها من ألوان الطيف المجتمعي، مشكلة بذلك هيئات تنفيذية للنضال السلمي أكان في المديرية أم على مستوى المحافظة، وصحيح أن جمعياتنا في الفترة السابقة قد دعت ونفذت الكثير من الفعاليات الاحتجاجية إلا أن نشاطها بعد تشكيل هيئات الحراك قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من النشاط والنضال والعمل الجماهيري الذي تنفذه تلك الهيئات.

وحقيقة وليس تفاخراً أعتقد أن الجميع في الجنوب يعلم ماذا قدم الشباب والعاطلون عن العمل من أجل الحراك السلمي. إن ما يزيد نسبته عن 65% من إجمالي المشاركين في الاحتجاجات الجنوبية هم من بين صفوف الشباب وإذا نظرت الى شهداء وجرحى النضال السلمي الجنوبي وكذا المعتقلين ستجد أن الشباب قد نالوا نصيب الأسد من إجمالي تلك التضحيات. وبالتالي نحن في المجلس لم نأت من كوكب آخر وإنما جئنا من رحم تلك الجمعيات والهيئات والتكوينات الشبابية الدنيا بفضل عزيمة وإرادة أعضائها قدمت كل تلك التضحيات الجسام من أجل الحراك الجنوبي وقضيته العادلة.

■ أطراف الحراك يتصارعون كفتيح وحماس وهم لا يملكون شيئا، فكيف لو ملكوا شيئا؟

– أولا لا يوجد أطراف في الحراك الجنوبي بل هو طرف واحد ويجب أن يكون كذلك وعلى أبناء الجنوب أن يعوا ذلك جيداً ويعملوا من أجل تحقيقه لأن السلطة هي التي تريد أن تجعل من أبناء الجنوب طرفان أو أكثر حتى يتسنى لها خلخلة صفوفنا ومن ثم ضربنا والإجهاز علينا جميعاً، ومن وجهة نظري الشخصية وهذه قناعتي وهي أن أطراف القضية الجنوبية هما طرفان لا ثالث لهما بل ويجب ذلك بحيث يكون الجنوب (صاحب القضية) الطرف الأول وسلطة 7 يوليو الطرف الثاني وإن وجد طرفاً ثالث فهو المجتمع الدولي.

أنا فهمت سؤالك ولذلك أقول لك إن تلك التصرفات المتسرعة التي تحدث هنا وهناك في الجنوب من قبل أشخاص لا يمكن أن نسميهم طرفا أو أطرافا طالما أن أبناء الجنوب نربطهم قضية واحدة هي القضية الجنوبية، لذلك لا بد أن يكون الجميع طرفاً واحد في مواجهة عنجهية وغطرسة سلطة 7 يوليو. والحقيقة التي يجب أن يعلمها الجميع هي أن القضية الجنوبية هي قضية تخص كل أبناء الشعب في الجنوب من السلاطين إلى الكادحين –كما عبر عنها أستاذنا المناضل الدكتور محمد حيدرة مسدوس– أكانوا سلطة أو معارضة أو مستقلين أو غيرهم، ولا يحق لأي جهة أكانت جمعية أو حزب أو محافظة أو تيار أو جماعة من الناس أن تنفرد بحمل هذه القضية والتعبير عنها لوحدها لأنها قضية شعب بأكمله والشعب وحده صاحب القرار في ذلك من خلال هيئات قيادية منبثقة من هذا الشعب وممثلة لكافة ألوانه واتجاهاته دون استثناء لأحد، لأن من يحاول تجاهل هذه الحقائق أو يعمل خلافها سيكون الشعب لهم بالمرصاد لإيقافهم عند حدهم.

وبما أن القضية الجنوبية ليست بالأمر السهل والهيِّن فيما نقول إنها قضية شعب وأرض وثروة وتاريخ ونحن أيضاً أمام سلطة متغطرسة كسلطة 7 يوليو لذلك لا بد أن يغدو كل أبناء الجنوب ككتلة تاريخية في إطار تحالف وطني واحد قوي ومتين. أما التسابق والتصارع فيجب أن يكون من أجل التضحية وتحمل المشاق وليس من أجل أي سيئ آخر، ومن يتسابق على غير ذلك سيصاب بصدمة كبيرة لأن طريق النضال صعب وشاق ولا توجد أي مغانم أو امتيازات سوى القتل والجرح والاعتقال والمطاردة والغازات السامة وغيرها من الصعاب ومن يتسابق على إقصاء الآخر أو حب للزعامة فقط فمصيره الفشل وسيرفضه الشعب لأن شعب الجنوب اليوم أشبه بالبحر الذي لا يقبل العفن.

■ **أقول لمن يحاول أن يلعب دور المناضل من خلف البحار والمحيطات: إن لم تكونوا عامل وحدة ودعم لأبناء الجنوب فاصمتوا وابقوا أينما أنتم**

يا أخي العزيز نحن في الجنوب لدينا تجربة تاريخية للماضي ولسنا بحاجة إلى التجريب من جديد وكل ما علينا فعله اليوم قراءة ذلك التاريخ بسلبياته وإيجابياته والحرص على عدم الوقوع في تلك السلبيات من جديد فالإقصاء والإلغاء والتهميش هي من الأسباب التي أوصلتنا لهذا الوضع، وعلينا الاتعاظ من تجارب الماضي الأليمة. وعلينا البدء بمرحلة تاريخية جديدة أساس عنوانها ثقافة التصالح والتسامح والتضامن قولاً وممارسة والابتعاد عن ثقافة الإلغاء والإقصاء والتخوين ووضع الناس في مربعات وخانات ضيقة، مرحلة جديدة تعزز فيها الثقة المتبادلة فيما بيننا قائمة على القبول بالآخر واحترام كل وجهات النظر أياً كانت. وبشكل موجز فإن من يصارع أو يسابق لتقديم التضحية والعطاء وهو كفؤ لأن يتحمل ذلك الموقع فلا بأس أما التسابق فقط للزعامة أو حب الذات فهذا الصنف لن يصمد طويلا وسينكشفوا على حقائقهم، ثم إن من يريد أن يناضل أو يخدم القضية الجنوبية باستطاعته ذلك أكان في هيئة قيادية أم في الشارع مع الجماهير.

■ ما موقفكم من اتحاد شباب وطلاب الجنوب المولود في العسكرية؟ ولماذا جاء في هذا التوقيت بالذات؟

– حينما قمنا بإشهار جمعيات الشباب والعاطلين عن العمل رفضت الجهات المختصة منحنا التراخيص وعملت السلطة على استنساخ جمعيات شبابية مماثلة بترخيص رسمي بهدف إفشال ومحاربة جمعياتنا، مثلما حصل معنا في جمعية الشباب والعاطلين عن العمل بمحافظة عدن، وهذا أمر متوقع حدوثه من السلطة. ولكن حينما يأتي تشكيل هيئات أو تكوينات مشابهة للجمعيات العامة لدينا من قبل جماعات منضوية في الحراك فهذا الأمر لم نكن نتوقعه.

وبالنسبة لموقفنا من تشكيل اتحاد شباب الجنوب فأقول لك: نحن في إطار مجلس التنسيق الأعلى سبق أن تواصلنا فيما بيننا وعقد اجتماع تمهيدي للاجتماع القادم وتحديد الخطوط العريضة التي سنناقشها وسنحدد موقفنا الصريح والواضح من تشكيل هذا الاتحاد. ومن ناحية أخرى فإنني أوجه عتابي الشديد لأخي فادي باعوم رئيس مجلس التنسيق الأعلى، كونه هو من تبنى فكرة تشكيل الاتحاد دون الرجوع إلى المجلس أو التشاور معنا ولكن أعتقد أنه بنفسه لا يعلم ماذا يريد أن يعمل بالضبط.

■ **من يتسابق على إقصاء الآخر أو بحثاً عن زعامة فمصيره الفشل وسيرفضه الشعب**

أنا أميل إلى التواصل والحوار معه ومع كل المعنيين بالأمر للجلوس ومناقشة هذه الخطوة غير الموفقة من قبلهم، وإن شاء الله نتمكن من احتواء المسألة وحلها. وفي الأخير نحن لدينا هيئة وعملنا مؤسسي، ونخضع للوائح تنظم نشاطنا ستكون لها الكلمة الفصل في كل شيء.

وبهذه المناسبة أود توضيح أننا كشباب للمستقبل وجيل الحاضر ما أجمل تلك اللحظات التي سادت الاجتماع الموسع الذي أشهرنا فيه مجلس التنسيق الأعلى لجمعيات شباب الجنوب، حينما تعاهدنا جميعاً –أعضاء المجلس– بان نبقى نحن الشباب والموحدين محافظين على وحدة هذا الكيان الشبابي من أي انقسام خصوصاً وأن تلك الفترة كانت قد دبت فيها الخلافات في مجلس تنسيق المتقاعدين، وتعاهدنا أن نكون عامل وحدة للآخرين ومقربين لوجهات نظرهم ولكن للأسف الشديد نجد اليوم –وهم معروفو لنا– من لم تعجبه وحدة وتلاحم جمعيات الشباب ومجلس تنسيقها أو ربما لم يتمكنوا من احتوائنا أو استمالتنا إلى جانبهم فيعملوا الآن على شق صفنا وشرخ وحدتنا ولكنهم سيخسرون ولن يفلحوا في ذلك.

وأنتهز الفرصة لتوجيه كلامي لمن يحاول أن يلعب دور المناضل والمتبني والموجه للحراك الجنوبي وهو خلف البحار والمحيطات، أقول لهم: إن لم تكونوا عامل وحدة ودعم لأبناء الجنوب في الداخل فاصمتوا وابقوا أينما أنتم باقون واتركونا وشأننا نلملم أحزاننا ونوحد صفوفنا وسننتصر بإذن الله وبفضل تلاحمنا وإرادة شعبنا، اتركونا نحن الشباب بالذات فلسنا بحاجة لمن يحركنا من الخارج بالريموت ليشق وحدة صفنا فنحن أقدر على شق طريقنا في الواقع الذي نعيشه وحولنا آباؤنا وإخواننا في الداخل هم مصدر توجيهاتنا وإرشادنا.

وعليكم أن تفهموا جيداً أن من يؤمن بالقضية الجنوبية ويعي حقيقتها أنها بالنسبة لنا نحن المتواجدين على أرض الجنوب والمكتوين بكل أشكال الظلم والجور والتعسف والإذلال والقهر تعني الشيء الكثير والمقدس لنا وأن من يؤمن بهذه القضية الإيمان المطلق لا يمكن له أن يوجه سهامه وحرابه تجاه إخوانه الجنوبيين قيادة وقواعد في الداخل والخارج فليس هؤلاء خصمنا وعدونا وإنما هي سلطة 7 يوليو التي اجتاحت الجنوب عسكرياً في ذلك اليوم. فكفوا عن توجيه الشتم والسب والتخوين إلى داخل الجنوب وإلا فصمتكم ونومكم أفضل من ذلك العمل.

علينا جميعاً أن نحترم بعضنا البعض ولنا قيادات تاريخية في الخارج وكذلك بالداخل أيضاً علينا احترامها والاستفادة منها وكذلك نحترم أي معارضة جنوبية أخرى في الخارج ونمد أيدينا للجميع من أجل تعزيز وحدة الصف الجنوبي.

■ في هذا التوقيت ألا تلاحظ أن التسابق على زعامة الهيئات قد أبطأ الحراك؟

– نعم. وبكل صراحة أقولها: لقد أبطأ الحراك وللأسف الشديد. وكانت السلطة الحاكمة بكل إمكانياتها وبجيشها وأمنها حينما فرضت حصارها على مدن الجنوب في أبريل الفائت وكذلك حملة الاعتقالات والمطاردات وكذلك أعمال القتل والضرب وغيرها لم تتمكن من إبطاء الحراك بل العكس من ذلك دفعت بوتيرته إلى الأمام.

ولهذا فإن مشكلة تشكيل هيئات الحراك أكانت في المحافظات أم على مستوى الجنوب مسألة كهذه لا بد أن تحظى ليس بأغلبية وإنما بإجماع واصطفاف شعبي وجماهيري واسع وممثلة لكل أشكال وألوان الطيف السياسي والمدني والاجتماعي في الجنوب دون استثناء لأحد، وقناعتي الشخصية أن من يحاول العمل عكس هذه القاعدة وينفرد بمجموعة من الناس أكان حزباً أم جمعية أم تيار أم غيره فإن مصير هذه المحاولة الفشل وعلى الجميع أن يتجنب سلبيات الماضي. وفي هذه المرحلة بالذات نحن أحوج إلى تعزيز الثقة المتبادلة فيما بيننا كون العدو متربصا بنا جميعاً ولن يتمكن من اختراقنا إلا متى ما اهتزت هذه الثقة وعلى الجميع أن يشمروا السواعد وخصوصاً من نعتبرهم قادتنا في الحراك وعليهم إخلاص النوايا وبذل كل الطاقات والجهود لتوحيد هيئات الحراك في المحافظات التي فيها أكثر من هيئة واحدة وعند الانتهاء من ذلك يمكن البدء في حوار واسع فيما بين تلك الهيئات في كل المحافظات لتشكيل لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر وطني وتشكيل حاضن جنوبي موحد للقضية.

وأدعو كل الشرفاء والمخلصين في تلك المحافظات إلى الترفع عن الصغائر ونكران الذات والتنازل لبعضهم من أجل الوطن الذي سيكون غداً لنا جميعاً، عليهم أن يدركوا صعوبة المرحلة التي نعيشها وأن خلافاتهم وانقساماتهم تخدم السلطة ولا تخدمنا، فهل تقبلون على أنفسكم خدمة السلطة!؟ واعلموا أن التاريخ سيدون موقف كل إنسان ولن يرحم أحدا.

تحذير لا يقبل التأجيل من كارثة متوقعة:

جبل على وشك الانهيار فوق 3000 شخص بحضرموت

■ هشام علي السقاف

"نحن في خطر حقيقي" عبارة تكررت على أكثر من لسان، أفسدت استمتاعنا بجولة استطلاعية في ربوع وادي "عَمْد" أقصى غرب وادي حضرموت. ليس هذا وحسب، بل إننا بعد أن وقفنا على موقع الخطورة وشاهدنا بأم العين ما يحدث في قمة ذلك الجبل انتابنا الخوف والرعب والهلع، وكل مرادفات مسمى هذا الشعور؛ فمن تحتنا مباشرة بلدة "عمد" بمنازلها ومرافقها العامة، وسكانها هم الهدف المرتقب لكتلة صخرية ضخمة جدا بدأت تنفصل عن رأس الجبل منذ أربع سنوات وهي الآن على وشك الانهيار في أي لحظة بعد أن استنفدت -كما يبدو- مدة تحذيرها المرئي الصامت، ولكن لا الأهالي أخذوا حذرهم وغادروا منازلهم ، ولا الحكومة قامت بواجبها حتى الآن لحماية الأنفس البشرية من موت محقق، والعياذ بالله.

"عَمْد"، الوادي والمديرية والبلدة، موطن قبيلة "قضاعة" العربية الأصيلة شديدة البأس منذ أزمان سحيقة، ومازال حتى اليوم يطلق اسم "وادي قضاعة" على هذه المنطقة في حضرموت، وأخبرنا المؤرخ الأستاذ جعفر السقاف أن قضاعة هو الشقيق الثالث لقحطان وعدنان اللذين ينتسب إليهما العرب. وبلدة "عمد" 160 كيلومترا إلى الغرب من سيئون، تتوسط هذا الوادي شديد الخضرة بأشجار النخيل والسدر والمزروعات الأخرى المروية بالسيول والأمطار، وهي بلدة صغيرة عريقة تحيط بها المصنعات التاريخية الحصينة المبنية على التلال الصغيرة، وتستند، كغيرها من قرى ومدن وادي حضرموت، إلى الجبل درءاً لكوارث السيول الغاضبة في باطن الوادي. ولكن ها هو الجبل الشاهق شديد الانحدار يتخلى اليوم عن مهمة حماية البلدة ليصير هو الخطر الماحق بسكانها وممتلكاتهم، فقد بدأ يتشقق في أعلاه وتنفصل عن بعضها البعض كتل صخرية ضخمة منه بشقوق تتسع كل يوم بفعل الأمطار وطبيعة التكوين الصخري الجيولوجي للجبل، وقد وقفنا على هذه الشقوق العميقة والواسعة التي قسمت أعالي الجبل إلى مربعات ومستطيلات صخرية. وحكى لنا المرافقون أنهم يتذكرون أنفسهم قبل عدة سنوات عندما كانوا يقفزون بسهولة فوق هذه الشقوق وكيف هي اليوم عندما اتسع بعضها إلى أكثر من مترين وبعضها حديث استجد مؤخرا (يرتفع بالقرب منها هوائي حديدي عملاق لشركة اتصالات "يمن موبايل" داخل محطة متكاملة مسوّرة وإلى جانبها هوائيان أصغر لشركتي اتصالات الـGSM).

لكن الذي يثير الرعب أكثر ومصدر الخطر الآن هو "الكعكة"؛ فقد أطلق المهندسون الجيولوجيون الذين استدعوا إلى الجبل منذ عام 2005 هذه التسمية على كتلة صخرية ضخمة جدا تقع على حافة الجبل وتطل مباشرة على بلدة "عمد" انفصلت بشقوق واسعة وعميقة عن بقية الجبل من كل الاتجاهات وظهرت مؤخرا شقوق في أسفلها وهي مهياة الآن تماما للانهيار على رؤوس السكان تحتها (أطوالها بالتقريب 20 مترا بعرض 10 أمتار وارتفاع 20 مترا). وإذا ما انهارت -لا سمح الله- ستجر وتنهار معها كتل صخرية أخرى. عندها قطعا لن تشبه الكعكة في شيء.

أرجع الجيولوجيون الذين زاروا المنطقة لأول مرة بتاريخ 28 أغسطس 2005 سبب تفاقم هذه الظاهرة إلى الهزة الأرضية التي تعرضت لها عمد عام 2004 (بقوة 3.2 -ريختر)، "مما أدى إلى تساقط عدد من الكتل الصخرية جنوب شرق منطقة عمد، ووسعت هذه الهزة الفواصل والشقوق في الجبل المطل على عمد"، كما أوضح تقرير فني آخر بتاريخ 11 يوليو 2007 رفعه المهندسان صلاح أحمد بابحير وفائز أحمد باصرة من هيئة المساحة الجيولوجية بحضرموت، وأضافا أن "الشقوق في توسع مستمر نتيجة تصريف مياه المطر عبرها وكذلك مجاري محطة الهاتف، وأن التفجير الذي تم قبل بناء هذه المحطة حفز هذه الشقوق على التوسع".

رئيس المجلس المحلي مدير عام مديرية عمد، سرور مبارك بن شملان، قال لنا: "بمبادرة سريعة من السلطة المحلية قمنا ببناء جدار حاجز أعلى الجبل يمنع تسرب مياه المطر عبر الشقوق بناء على تقرير المهندسين ولولاه لكانت أمطار أكتوبر الأخيرة التي استمرت 30 ساعة ستقصم الكعكة على ظهورنا".

وأضاف: "صار درء الكارثة المتوقعة شغلنا الشاغل، أبلغنا كل الجهات وقمنا بما نستطيع والموضوع بتفاصيله وصل إلى مجلس الوزراء".

وحتى لا تتكرر الكوارث في حضرموت، التي لم يفق الناس فيها بعد من صدمة ومحنة كارثة سيول أكتوبر الأخيرة، أو مأساة "الظفير"، ومثلما أجلت الحكومة قبل أسبوع 50 أسرة من قرية في كوكبان تفاديا لانهيارات صخرية، فإن الواجب اليوم قبل غد من الحكومة و السلطة المحلية في حضرموت إجلاء سكان بلدة "عمد" المقدر عددهم -حسب مذكرة رئيس المجلس المحلي لرئيس لجنة الإغاثة والإنقاذ بحضرموت نائب رئيس الوزراء صادق أبو راس- بـ390 أسرة و3100 نسمة يسكنون في 270 منزلا تحت الخطر، ثم تفجير تلك الصخور وإعادة بناء المنازل التي تتضرر من تساقط الصخور ويكون قد زال الخطر بإذن الله، وتعود "قضاعة" إلى ديارها آمنة مطمئنة.

نَحْش الصواعق

من عجائب وادي "عمد" الطبيعية ناحية من جبل تتكئ عليه قرية "الرحْم" تتساقط عليها بكثافة الصواعق محدثة على الصخور علامات خدوش بيضاء رأسية لا يعرف الأهالي مبررا منطقيا/ علميا لهذه الظاهرة، بل أطلقوا على هذه الناحية من الجبل "نَحْش الصواعق"، وبني تحتها مباشرة منزلان حديثان في علامة على عدم المبالاة ما دام الأمر بيد الله!!

غابات وشلالات مجهولة

في أبعد مكان إلى الغرب، حيث يضيق الوادي ويغلق، حدثنا أهالي "عمد" عن مواقع طبيعية خلابة رائعة تشبه غابات أفريقيا، حيث عيون الماء المتدفقة باستمرار من الجبل مشكّلة شلالات من المياه العذبة الصافية، وحيث غابات كثيفة من النخيل والشجر ناضر الخضرة تكسو المكان/ الأمكنة التي ما زالت مجهولة وغير مسكونة بالناس، بسبب أنك لا تستطيع بلوغها إلا راجلاً لنصف ساعة من أقصى مكان تبلغه السيارات. اندهشنا لمناظرها في الهاتف الجوال لمرافقنا الذي أقسم بالله أنها في "عمد" والتقطها بنفسه، عندما عاين عدم التصديق في عيوننا.

"السعيدة"

في نوفمبر 2008 كانت فضائية "السعيدة" -بشهادة أهالي الوادي- أول تلفزيون وطني يصل إلى "عمد" لتصوير استطلاعات ومواد برامجية (غير إخبارية) عن هذه المنطقة الجميلة في حضرموت ، فلا عجب أنها ما زالت مجهولة بعد 41 عاما من الاستقلال الوطني الناجز ولله الحمد والمنّة!

هل وزير الداخلية أعلى من الدستور وأكبر من مجلسي النواب والقضاء ورئيس الوزراء؟

■ محمد حسن العتبي

بداية نتساءل: هل الدستور اليمني عقد اجتماعي يلزم على اليمنيين جميعاً احترامه والتمسك به كحاكما ومحكومين، رعاة ورعية؟ وهل للتشريعات والقوانين النافذة في هذا البلد من احترام لدى مسئولي الدولة والحكومة مثل ما لها من احترام لدى الرعايا والمواطنين؟ وهل السلطة القضائية لدينا سلطة مستقلة؟ وهل القضاء لدينا سلطان لا سلطان عليه، كما تقول بذلك النصوص والمواد الدستورية والمواد والنصوص التشريعية والقانونية، وكما تلوك وتردد بذلك ألسنة وأفواه مسؤولينا الكبار في هذا البلد صباحاً ومساءً؟ وهل المواطنون سواسية أمام القانون، أو متساوون في الحقوق والواجبات، كما تنص على ذلك مواد الدستور والقوانين والتشريعات المختلفة؟ وهل... وهل... وهل... أسئلة عديدة تقفز إلى أذهاننا صباحاً ومساءً بل ولا تكاد تبارح نفوسنا وأذهاننا لحظة واحدة، خاصة عندما نرى الواقع المعاش ونرى الكثير والكثير من الشواهد ومن التصرفات والسلوكيات التي تحدث وتنتهجها أو تتبعها بعض الأجهزة الرسمية الحكومية وبالذات تلك الأجهزة التنفيذية التي يحدد الدستور وكذلك القوانين والتشريعات النافذة مهامها واختصاصاتها ومنها على وجه الخصوص وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية المختلفة ابتداءً من قسم الشرطة مروراً بإدارات الأمن في عواصم المديريات ثم بإدارات الأمن في عواصم المحافظات وصولاً إلى وزارة ووزير الداخلية، فقد حدد الدستور وكذلك الأنظمة والقوانين والتشريعات المختلفة مهمة ومهام هذه الأجهزة، ويأتي في مقدمة هذه المهام حماية النظام والقانون، وحماية وصون حقوق الناس وأموالهم ودمائهم وأعراضهم وكرامتهم وممتلكاتهم و... و... و... إلى آخره من تلك الحقوق؟ إننا للأسف الشديد لا نرى على أرض الواقع أي التزام أو تطبيق أو تنفيذ أو احترام لهذه المواد أو لتلك النصوص المكتوبة من قبل هذه الأجهزة في كثير من الأحيان، بل نرى العكس تماماً؛ إذ في كثير من الأحيان أيضاً نرى قيام هذه الأجهزة نفسها بممارسات وسلوكيات لا تقول ممارسات وسلوكيات خاطئة فحسب بل وقاتلة أيضاً، نرى ممارسات لا تقف أو لا تكتفي بانتهاك وتجاوز القوانين والأنظمة والتشريعات والدستور فحسب بل تتعدى في بعضها لتصل إلى التعدي السافر على كافة القيم الأخلاقية والعرفية وللتشريعات الوضعية والسماوية والدينية معاً...

لا نقول هذا تجنياً، بل ولا نحمل في قلوبنا ضغينة أو حقداً على هذه الأجهزة أو على هذه الوزارة، ولكننا نقول ذلك ولدينا الكثير من الشواهد ليس أولها تستر وزارة الداخلية على الجنود الذين قاموا بقتل الكثير من المواطنين أمثال السمحي والبحري و... و... وغيرهما أو أولئك الجنود الذين أقدموا على قتل عدد من المواطنين في منصة الاحتفالات بردفان العام الماضي، بل نقول إننا نتحدث عن هذه الوزارة وعن تعمدها وإصرارها الكبير في إهانة الآدمية والإنسانية والكرامة والحرية بل ودورها بالإقدام على انتهاك التشريعات والقوانين المشار إليها سابقاً بل وإهانتها لقداسة ولكرامة الدستور اليمني ولهيبة ومكانة الدولة.

وبين أيدينا الآن ملف فيه أكثر من خمسة عشر أمراً وتوجيهاً ومذكرة رسمية تخاطب معالي وزير الداخلية اللواء مطهر رشاد المصري بتسليم وإحالة الجنود الذين أقدموا على ضرب المواطن صالح محمد محمد مرشد سليمان ضرباً مبرحاً ثم قاموا بإطلاق الرصاص عليه بعد ضربه ليردوه جثة هامدة في تاريخ 2008/7/8 في مديرية وصاب العالي محافظة ذمار عندما كان أولئك الجنود (سبعة بينهم ضابط) مرسلين على المواطن المذكور من إدارة أمن مديرية وصاب العالي بسبب خلاف بينه وبين أحد أفراد أسرته، وهو خلاف لا يتطلب إرسال ذلكم العدد من الجنود على مواطن أو على قضية يستوجب في مثلها توجيه إحضار كما ينص القانون. نعود ونقول: إن هذه المذكرات والأوامر والتوجيهات من جهات مختلفة في الحكومة وكلها تطالب بإرسال الجناة إلى النيابة ليتم التحقيق معهم وإحالتهم للقضاء، وعلى النحو التالي: مذكرتان من رئيس نيابة استئناف محافظة ذمار إلى مدير عام أمن المحافظة. ثم مذكرة من رئيس استئناف المحافظة إلى معالي النائب العام بعد أن ثبت للنيابة بمحافظة ذمار عدم تجاوب مدير أمن المحافظة معها. ثم أن النائب العام بعد ذلك وجه عدداً من المذكرات إلى معالي وزير الداخلية منها مذكرة بتاريخ 2008/8/11 ثم بتاريخ 2008/9/9 ثم بتاريخ 2008/9/13 ثم بتاريخ 2008/9/22 ثم بتاريخ 2008/10/19، ومذكرتان من منظمة "هود" إلى النائب العام الأولى بتاريخ 2008/7/16 والثانية بتاريخ 2008/11/17، ثم مذكرتان من وزارة حقوق الإنسان الأولى بتاريخ 2008/8/27 والثانية بتاريخ 2008/11/5، ثم مذكرة من رئيس مجلس النواب إلى وزير الداخلية أيضا بتاريخ 2008/8/11 وكل هذه المذكرات والأوامر والتوجيهات تطالب وزير الداخلية بتسليم الجنود المتهمين بقتل المواطن صالح محمد سليمان إلى النيابة العامة ولكن دون جدوى. لجأ أولياء دم القتيل إلى مخاطبة رئيس المحكمة العليا رئيس مجلس القضاء الأعلى كونه يمثل السلطة القضائية العليا لعل وزير الداخلية يحترم توجيهاته ويعمل على تنفيذها ورغم مذكرة رئيس القضاء الأعلى لوزير الداخلية بتاريخ 2008/11/20 إلا أن وزير الداخلية لم يستجب، فتقدم أولياء الدم إلى رئيس مجلس الوزراء يتظلمون ويعرضون قضيتهم وتعنت وزير الداخلية، فوجه بدوره مذكرتين الأولى لوزير الداخلية والأخرى للنائب العام بتاريخ 2008/8/30. ولكن دون جدوى...

● المصري

فإلى من يتوجه هؤلاء؟ وإلى أين يذهبون بشكواهم يا ترى طالما وزير الداخلية أعلى من الدستور وأكبر من مجلس النواب والقضاء الأعلى، وأكبر من النائب العام ومن رئيس الوزراء؟ إلى أي جهة يتوجه أولياء دم هذا القتيل ليطالبوها بتطبيق شرع الله وشريعة محمد بن عبد الله وتنفيذ المواد الدستورية والقانونية؟! وما مصلحة الدولة ووزارة الداخلية بالذات في انتهاك وتجاوز الدستور وانتهاك وتجاوز الشريعة المحمدية؟ لماذا الدولة لدينا تقر وتسن القوانين والأنظمة ثم تعمل على تجاوزها وانتهاكها؟ ألا يعتبر هذا السلوك عملا مشينا يستهدف السلطة ويسيء إلى سمعتها ومكانتها ومصداقيتها؟ ألا يدفع انتهاج مثل هذا السلوك إلى انتشار وتعميم الفوضى؟ ألا يخلق مثل هذا السلوك أعمال التمرد والعصيان ويشجع على استمرار أعمال الثأر؟

في استطلاع لمواقف المجتمع اليمني من قانون مكافحة غسيل الاموال وتموي الارهاب

الميل إلى تأكيد حق الحماية للعميل

رغم ارتفاع نسبة المخاوف من غسيل الاموال في اليمن، إلا أن نسبة مؤيدي قيام الحكومة بالرقابة على حركة الاموال متدنية وغير مرتفعة.

فمن خلال نتائج استطلاع موقف المجتمع اليمني من نصوص مشروع قانون «مكافحة غسيل الاموال وتمويل الإرهاب»، التي أعلنها المركز اليمني لقياس الرأي العام، تبين أن 65٪ من المؤيدين قابة الحكومة على حركة أموال المواطنين وحوالاتهم المالية انخفضت إلى 43٪ في بند «حق الحكومة في الرقابة على أموال الجمعيات الخيرية» ولا ترتفع نسبة التأييد كثيراً لحق الحكومة في مراقبة حركة اموال منظمات المجتمع المدني إذ ارتفعت إلى 50٪.

وتحولت آراء المبحوثين كلياً في ما يخص تنظيم النشاط المالي في اليمن وشروط مزاولته. إذ ارتفعت نسبة التأييد إلى 78.5٪ على منع الترخيص للبنوك أو المؤسسات المالية أيا كانت ما لم يكن لها وجود مالي وتكون خاضعة للرقابة.

مشروع القانون لم يتضمن مواد صريحة تتعلق بحماية البنوك والعملاء. الاستطلاع سأل المبحوثين عن الحالات التي يحق فيها للبنوك حماية عملائها.

لقد مالت مواقفهم إلى التأكيد على ضرورة حق الحماية في 4 حالات هي: اذا لم يكن هناك حكم قضائي يكشف تورط العميل بنسبة 78٪، اذا لم يقتنع البنك باشتباه السلطات أو الدليل الذي قدمته 67٪ اذا كان البنك أو المؤسسة متأكدة من سلامة بيانات وعمليات العميل المالية 87٪، اذا اشتبهت السلطات في عدم شرعية التعاملات بدون دليل 75٪. واستثنوا (المبحوثين) حالة واحدة وهي امتلاك السلطات دليلاً يؤكد تورط العميل في عملية غسيل اموال أو تمويل الارهاب، أيدوه بنسبة 85٪ لاسيما وأن غالبية المبحوثين أفادوا بأن لديهم مخاوف من أن تسيء السلطات المختصة استخدام صلاحياتها في الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية.

الحميدي يبحث عن أسرته التي تشرَّدت أثناء سجنه:

عُدْ إليَّ يا نواف ... عودي إليَّ زوجتي

أين أنت يانواف؟ لقد خرج والدك بسام أحمد الحميدي الذي دخل السجن المركزي بصنعاء عام 2001 الأربعاء الفائت. نعم خرج وسجناء آخرون بعد أن تكفل رئيس الجمهورية بدفع المبالغ المالية التي عليهم.

أين أنت وأين والدتك؟

الأربعاء الفائت، غادر بسام الحميدي، 21 عاماً، السجن بعد 7 سنوات على خلفية شروع في القتل، وكان قد صدر ضده حكم استئنافي من محكمة جنوب شرق أيد الحكم الابتدائي القاضي بسجنه 4 سنوات ودفع مبلغ «مليون و200 ألف ريال أرش» إضافة إلى 450 الف ريال، ولأنه لا يمتلك المبلغ فقد أمضى في السجن 7 سنوات (في مخالفة قانونية).

بعدما زار بسام والدته وأخوته، أسرع متلهفاً إلى مركز الاتصالات، رفع سماعة الهاتف وقلبه مغمور بالسعادة واتصل بأسرة زوجته، لكن الرد كان صاعقاً: «زوجتك ونواف مختفيان منذ عامين ولا يعلم أحد مكانهما».

لم يستطع بسام السيطرة على مشاعره، لقد تسربت دمعتان على خده وأفلت سماعة الهاتف، وغادر كبينة الاتصال دائخاً.

ظهر الاحد زار بسام مكتب الصحيفة، باحثاً عن خيط يدله على مكان فقيديه (زوجته وابنه).. ويطلب نشر صورة نواف علّ أحداً يمكنه التعرف عليه.

الحميدي الذي كابد مرارة السجن 7 سنوات كان يتابع أخبار أسرته من السجن مدة 4 سنوات ونصف ظلت الاسرة تزوره «بين فترة واخرى وبعدها انقطعت اخبارهما وكانت تزورني وتتابع مكتب النائب العام»، ويعتقد بأن الأسرة أصيبت باليأس لكنه الآن لا يعلم أين مكان زوجته وما مصير ابنه، ويحمل النائب العام والحكومة مصيرهما لاسيما وهما السبب في احتجازه «4 سنوات زيادة عن المدة المحكوم بها عليه»، ولا شك أنهم أساس ضياع أسرة بسام وتشريدها.

وكانت «النداء» قد نشرت خلال العامين الفائتين معاناة بسام ومعسرين آخرين انتهت فترت عقوباتهم وتصدر اسمه قائمة المناشدات والاستغاثات المستمرة للنائب العام لمرارت عديدة آخرها قبل الإفراج عنه باسبوعين.

كذلك قد يصبح مصير أسر السجناء المعسرين الذين مازالت السجون تحتضنهم فقط بسبب عدم قدرتهم على سداد ما عليهم من حقوق خاصة.

والدك في انتظارك يا نواف.. يتلهف شوقاً لتقبيلك.. يرغب في احتضانك واحتجازك في حضنه لساعات لعله يريد أن يعوضك عن الحنان الابوي الذي لم تشعر به «عد إليَّ ابني.. عودي إليَّ زوجتي.. أنا محتاج إليكما» توسل والدمع يملأ عينيه.

شكر وترحيب بتعليقات القراء

– يحفل تاريخ اليمنيين بالمركزيات التي ترقى في بلد متأخر حضارياً، كاليمن، إلى مستوى المحرمات التي لا يجوز الاقتراب منها، وإذا تجرأ أحد فقرر تفكيكها أو التمحيص فيها أو تقديم رواية مغايرة فعليه أن يتقبل تبعات هرطقته ومغامرته. وعلى مدى الأشهر الماضية تلقت «النداء» رسائل بريدية واتصالات هاتفية من أشخاص ساخطين تعرِّض بمصداقية عبدالحميد الشعبي، وتنبه الصحيفة إلى تجيزاته وأحكامه المسبقة.

كما أن شخصيات لعبت دوراً في محطات مهمة في الجنوب، اضطرت فيما يشبه نفاد الصبر، إلى إبلاغ «النداء» عتبها، بأكبر قدر من الاحترام، لافتة إلى تجاوزات في شهادة الاستاذ عبدالحميد، وأحياناً إلى هنات في أداء الصحفيين اللذين حاوراه كأن تتضمن أسئلتهما إيحاءات تقصد الإساءة إلى شخصيات قيادية في الجبهة القومية، وتالياً الحزب الاشتراكي.

وكم كان مشوقاً أن نستمع فور نشر الحلقة الاولى إلى شخصيات نكن لها كل الاحترام، تنصح بالتدقيق في الحلقات اللاحقة لأن الضيف يضمر ثارات للعديد من القيادات الوطنية.

ويبقى أن قراء عديدين في الداخل وفي خارج اليمن (عبر موقع «النداء») أرسلوا ما يفيد اهتمامهم بشهادة الضيف، مثمنين لـ«النداء» اجتهادها في تقديم زاوية مغايرة للنظر الى تاريخ الجبهة القومية، لم تكن متاحة من قبل جراء سطوة الرواية الرسمية وثباتها رغم الزلازل التي حدثت في «الجنوب اليمني» خلال العقود الثلاثة الماضية.

والحال أن أسرة «النداء» تفهمت مخاوف وانفعالات البعض، كما تقبلت برحابة تعريض البعض الآخر بالصحيفة وبضيفها، واعية بأن الرواية التي تخرج عن التاريخ الرسمي، توجع قدر ما تضعضع، وبسبب انشقاقيتها تتجلى حادة وعدائية ومتطرفة مهما توخى صاحبها الموضوعية أو الدقة.

مهما يكن، فإنه لا يسعنا في ختام هذه الشهادة، إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل للاستاذ عبدالحميد الشعبي، الذي رحَّب بنشر شهادته في صحيفة «النداء». وخليق بنا، من باب الانصاف، الإشارة إلى حرصه على التزام حدوده، خصوصاً تأكيده، على الدوام، بأنه رجل عادي ساهم من موقعه التنفيذي في أداء واجبه الوطني، دون أن يزعم لنفسه دوراً قيادياً في مختلف المراحل.

«النداء»، كما الاستاذ عبدالحميد الشعبي، ترحب بأي تعليق أو رأي على الحلقات، آملة أن يكون التعليق أو الرأي ملتزماً الموضوعية ومحترماً الحق في الاختلاف.

أسرة «النداء»

عبدالحميد الشعبي - عضو المكتب العسكري للجبهة القومية: (الحلقة الأخيرة)

في 22يونيو 1969 رفض فيصل مطالب ضباط وقادة عسكريين باعتقال الجماعة اليسارية المتطرفة

■ حوار: سامي غالب - باسم الشعبي

● الشعبي

■ البعض كان يطرح أن فيصل عبداللطيف أخطأ عندما انحاز إلى قحطان الذي كان يدير الأمور بشكل انفرادي؟

– هذا كلام غير صحيح. أولا، قحطان لم يدر الأمور بشكل انفرادي وسوف أذكر دليلا على ذلك أورده عبدالملك إسماعيل حينما نشر عدة مقالات في صحيفة "الأيام" بعد الوحدة، حيث قال: "كنت عضوا في اللجنة الخاصة بتصفية وتسريح الجهاز الإداري والجيش التي تشكلت نتيجة مطالبات البعض، ولم أكن موافقا على ذلك. كذلك قحطان كان له رأي مخالف ولم يوافق إلا أنه أجبر تحت مسمى الخطوة التصحيحية على الموافقة على التسريح". وهذه شهادة تؤكد أن قحطان لم يكن يتعامل بصفة فردية ولو كان سمح له باتخاذ القرارات منفردا لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه ولما سمح لأولئك المتطرفين بممارسة كل ذلك العبث والصلف الذي قاد الشعب في الجنوب إلى المجهول. وبالنسبة لفيصل فالوقائع تثبت أنه وقف إلى صف عبدالفتاح وسلطان أحمد عمر والخامري وغيرهم من جماعة اليسار أكثر من وقوفه إلى جانب قحطان، وقد دفع حياته ثمنا لذلك.

■ في مارس 68 تركت الصبيحة متوجها إلى عدن، هل رتب وضعك؟

– تقرر تعييني مسؤولا على مناطق المعلا وخورمكسر وكريتر في التنظيم، وفي أبريل 68 عينت في الهجرة والجوازات كنائب لمساعد المدير العام لفترة اختبارية مدتها عامان.

■ هل حصل أبناء الصبيحة على مناصب مدنية أو عسكرية رفيعة في الدولة؟

– لا. الحساسية من موضوع المناطقية والتي بدأت مع انطلاق الثورة انتقلت إلى ما بعد الاستقلال وبالتالي لم يحصل أبناء الصبيحة على مناصب كبيرة أو رفيعة، لا في الجيش ولا في السلك المدني.

■ علي محمد سالم الشعبي ألم يعين مسؤولا على الأمن بعد الاستقلال؟

– لا. كان مسؤولا على أمن الجبهة القومية أثناء الثورة المسلحة وبعد الاستقلال عين سفيرا في الصومال.

■ أنت عينت في موقع متواضع وعلي الشعبي سفيراً في الصومال رغم دوركما أثناء الكفاح المسلح...؟

– أنا شخصيا لم أكن أتطلع للحصول على منصب. حتى تعييني في الهجرة والجوازات فقد جاء بناء على طلب من محمد علي هيثم وزير الداخلية. ولم يحدث أني طالبت بذلك يوما ما. بالنسبة لعلي محمد سالم فقد أعاد بعض الإخوان طرح التهم التي وجهت إليه في تعز من أنه يراقب شباب الجبهة القومية. وفي تعز حاولت مخابرات صلاح نصر إزاحته من مكتب الأمن وإحلال عبد الفتاح إسماعيل محله إلا أن قحطان رفض، لكن بعد الاستقلال تغير الأمر كما يبدو وتمت الموافقة على تعيينه سفيراً في الصومال.

■ علي الشعبي لعب دورا أثناء الكفاح المسلح في حماية الجبهة القومية من الاختراقات وأنت أيضا كان لك دور مماثل، هل ترى أن إبعادكما من المناصب الحساسة في الأمن والجيش كان له علاقة بما حدث لقحطان وفيصل فيما بعد؟

– أولا، قحطان وفيصل لم يكونا مغرمين بالسلطة إلى الدرجة التي يمكن معها إحاطة نفسيهما برجال أو قوى معينة توفر لهما الحماية والديمومة، ناهيك عن الأقارب. وثانيا، لو أن البقاء في السلطة كان يمثل لهما شيئا مهما لوافقا فوراً على طلبات قيادات الجيش والأمن باعتقال أو تصفية تلك المجاميع التي عملت على إسقاط السلطة وإثارة القلاقل منذ اليوم الأول للاستقلال، وكان ذلك كفيلا بالسيطرة على السلطة والبقاء فيها. بالنسبة لعلي الشعبي يجوز أنه كانت هناك أطراف ترى أن وجوده في عدن يشكل خطرا عليها فضغطت على القيادة لإبعاده. لكن في المحصلة النهائية لم يكن هناك قلق على السلطة يراود قحطان وفيصل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن القول أن علي الشعبي ظلم بتعيينه سفيراً في الصومال.

■ ماذا عن موضوع الوحدة مع الشمال، هل طرحت فكرة التوحد بعد الاستقلال؟ كيف برر قحطان أو فيصل إعلان دولة جديدة في الجنوب بدلا من الوحدة مع الشمال؟

– ما حدث في 5 نوفمبر 67 اعتبر انقلابا ضد النظام الجمهوري، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت صنعاء محاصرة من قبل الفلول الملكية التي وصلت إلى مشارف صنعاء، وحصار السبعين يوما دليل على ذلك، فكيف إذاً تكون الوحدة مع صنعاء وهي محاصرة!!؟

■ ذكرت أن الصراع في الجنوب لم يتخذ شكلاً قبلياً، لكن ما حصل بين سالمين وآل شداد في جعار في مايو 68 يؤكد عكس ذلك؟

– عندما فشلت مجموعة اليسار المتطرف أو عناصر الجيب التنظيمي المزروع في الجبهة القومية في الوصول إلى تنفيذ ما طلب منهم في عدن اتجهوا إلى محافظة أبين وتجمعوا في مدينة جعار لزرع خلافات بين سالمين وآل شداد، حاولت الجبهة القومية والسلطة أن تتدخل لحقن الدماء بإرسال وفود إلى مكان الصراع، أتذكر ممن كانوا ضمن الوفود: محمد سليمان ومحمد صلاح وعلي ناصر محمد ومحمود عشيش وفارس ناصر. وعندما وصلوا إلى منطقة جعار والتقوا بالمجموعة اليسارية المتمردة عرضت عليهم بيانا ليوقعوا عليه، وفي البيان وجهوا إدانات للسلطة، فرفضوا وعادوا إلى عدن وعاد معهم عبده كمراني الذي تم احتجازه هناك لرفضه التوقيع على البيان المذكور. وبعد عودتهم حدث الصراع الدامي بين آل شداد وسالمين. وأصدرت القيادة العامة للجبهة القومية بعد ذلك تعميما إخباريا موجزا عن موقف المنشقين والحوار الذي أجري معهم جاء فيه أن بيان جعار قد جاء ليحدد موقفا علنيا لمجموعة من عناصر القيادة العامة كانت تمارس قناعاتها خارج الأطر التنظيمية. وأشار البيان إلى اتخاذ عناصر تلك المجموعة (قرارات انفرادية) باستصدار قوانين تأميم في حضرموت للمنازل والسينما الصيفية الأمر الذي أضر بالاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى رفضهم تحمل مسؤوليات إدارية كانت ستوكل إليهم مثل سفراء وغيرها، وحاولوا تفجير الموقف في 3مايو 68 في مدينة الشعب بعدن والذي كاد يقود إلى صراع دموي رهيب، وإنزالهم تعميما للمجاميع التي تقع تحت مسؤولياتهم، وضبط ذلك التعميم الداخلي الذي أعده سلطان احمد عمر قبيل مغادرته إلى الشمال، وفي هذا التعميم تم تصنيف قيادة الجبهة القومية السابقة، إذ كانوا يعتبرون أنفسهم القيادة الجديدة للجبهة، بأنها مجموعة ذات انتماءات طبقية برجوازية وأنها مرتبطة بالامبريالية، وتم توزيعه على مناطق حددت لإعلان التمرد، وهي: حضرموت، جعار، والضالع.

لقد قررت هذه المجموعة مواجهة النظام وإسقاطه بالحرب الشعبية الزاحفة من الريف، وقد أصدرت بياناً قالت فيه إن المناطق الريفية تم إسقاطها ولم يتبقَ سوى المحافظة الأولى (عدن). كما أخذت تستدعي عناصر من القيادة العامة لتلحق بها للتشاور. وعندما كان يصل إليها العضو تعرض عليه البيان للتوقيع، وإذا رفض تقوم باحتجازه كما حدث مع عبده كمراني.بالنسبة للبيان الذي أنزلته تلك المجموعة وقالت إنه صادر عن أغلبية القيادة العامة وعددهم 14 في بيان جعار و18 في بيان حضرموت، مع أن القيادة العامة مكونة من 41 عضوا، فقد تبين لقيادة الجبهة القومية أن أسماء عديدة زج بها في البيان دون موافقتها، منهم: علي ناصر محمد والحاج صالح باقيس وسالمين وعلي عنتر والزومحي وصالح مصلح وعلي مقبل وعائدة يافعي وفضل محسن عبدالله وعبدالفتاح إسماعيل الذي أعلن بعد عودته من بلغاريا أن اسمه أدرج رغم عدم موافقته، وأوضح ذلك في بيان خاص نشرته صحيفة "14 أكتوبر". لكني هنا أشك في أن عبدالفتاح كان غير موافق؛ فقد عاد من بلغاريا إلى تعز حيث تتواجد تلك المجموعة ولم يعد إلى عدن، وبعد نشره لذلك التوضيح ذهب إليه فيصل وأنزله إلى عدن وذلك في أغسطس 68.

■ علي عنتر اعترض على محاكمة الأخ غير الشقيق لفيصل عبد اللطيف وقال: يكفيكم فيصل

وأكد التعميم الإخباري الذي أصدرته القيادة العامة للجبهة القومية أنه تم اكتشاف بعض الوثائق التي تؤكد أن سلطان احمد عمر وعبد الله الأشطل عملوا على زرع جيب تنظيمي في تنظيم الجبهة القومية يعمل بسم التنظيم الطلائعي الثوري. وعند انسحابهم (أي جماعة 14 مايو) من جعار إلى شمال اليمن أجروا اتصالات مع السفارات في الحديدة وصنعاء وتعز لطلب أسلحة لشن حرب تحرير شعبية لإسقاط النظام في عدن، ومن تلك السفارات سفارات يوغسلافيا، الصين، وروسيا، وكان موقف تلك السفارات واضحا بالرفض والاستغراب من هذا الموقف، وقالت لهم إنها تقف إلى جانب النظام في الجنوب ووجهت لهم النصائح لفهم التناقضات الأساسية في الواقع اليمني غير أنهم أصروا على الاستمرار في الخط المرسوم لهم.

■ ذكرت في إحدى الوثائق أن عمر الجاوي في حديث صحفي أجري معه أشار إلى ملامح الصراع والقوى التي وقفت خلفه...؟

– كان النصف الثاني من عام 67 صعبا للغاية. لقد استغل أولئك الأشخاص ثقة قيادة الجبهة القومية وقاموا بصب الزيت على النار بهدف إدخال الجبهة القومية في حرب أهلية مع جبهة التحرير، وسعوا للكيد والدس والتشهير في أوساط القوى الوطنية الفاعلة لضرب الثورة ومن خلفها الوطن برمته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سعوا للسيطرة على قيادة الجبهة القومية تحت شعارات يسارية طفولية فزرعوا تنظيما داخل الجبهة بسم "تنظيم الثورة الطلائعي". على الرغم من أنهم صورحوا قبل الاستقلال عما إذا كانت لديهم توجهات أو مواقف مخالفه استنادا إلى وقائع ارتكبوها فأنكروا ذلك.

الأستاذ عمر الجاوي قال في حديث صحفي مع الحارس بتاريخ 1مارس 71 إن الاستعمار والرجعية كانوا يريدون بهزيمة 5 حزيران 67 أن تكون هزيمة لكل إقليم عربي حتى في التفاصيل، ومن الصعب جدا أن نتوقع أن الاقتتال الذي افتعل في دار سعد والمنصورة وغيرها من 3–6 نوفمبر 67 (يقصد الاقتتال الأهلي) جاء بالصدفة.

■ متى تولى فيصل عبداللطيف رئاسة الوزراء؟

– في ابريل 69 عرض فيصل عبداللطيف الشعبي مقترحا على عبدالفتاح إسماعيل بأن يكون رئيسا للوزراء فرد عليه قائلا: إذا قبلت ذلك فسأكون أصغر رئيس وزراء في العالم، وقد طرح المقترح على القيادة العامة وكانت الأغلبية المطلقة ترفض أن يتولى عبد الفتاح رئاسة الوزراء، وقد أجبروا فيصل على القبول بالمنصب. وبينما كان مريضاً في مستشفى الجمهورية صدر قرار بتكليفه تشكيل حكومة. اتصلت به إلى المستشفى الجمهوري مهنئا، فقال لي: لقد كسروا ظهري بهذا التكليف. وقبل أيام قليلة من 22يونيو 69 خرجنا من منزلة بعد صلاة العصر في طريقنا إلى لحج، وفي الطريق قال: سأدخل في مغامرة، سأقف على فوهة بئر عميقة وسأرمي بنفسي إلى قعرها، إما وصلت حياً أو ميتاً. لم أناقشه ولم يشرح لي هو ما هي المغامرة.

■ هل جرت اتصالات بقوى من خارج الجبهة القومية للمشاركة في الحكومة الجديدة؟

– كانت هناك عناصر من خارج الجبهة القومية مشاركه في الحكومة.

■ من هي الأطراف التي كانت تقف في صف قحطان وفيصل؟

– محمد علي هيثم وعلي ناصر محمد. وهناك عناصر كثيرة كانت تقف إلى جانبهما.

■ في الأيام السابقة على 22يونيو 69 هل كان لدى قحطان وفيصل توقعات بما حدث بعد ذلك؟

– ابدا. لم تكن هناك توقعات. الوضع كان متوترا لكن لم تكن هناك أية مؤشرات لحدوث تصفيات جسدية للقيادات الأولى في الجبهة والسلطة.

■ ماذا حدث بالضبط يوم 22 يونيو 69؟

– كان محمد علي هيثم قد أقيل في بداية يونيو 69 تحت مبرر أنه تدخل في أمور تخص وزارة الخارجية، وكان تدخله كاجتهاد منه بحسن نية معتقدا أن ذلك يخدم المصلحة الوطنية. كان بالإمكان حل هذا الإشكال البسيط لكن العناصر المتآمرة على الثورة وعلى رأسها نايف حواتمة استغلت ذلك لتوسيع الخلاف ما بين محمد علي هيثم وقحطان. عقدت القيادة العامة للجبهة القومية اجتماعا استمر لمدة 5 أيام متواصلة ابتداء من 18 يونيو إلى صباح 22 يونيو. وقدم مقترح للتحضير لعقد مؤتمر عام للجبهة القومية وحينها اعتقد فيصل عبداللطيف أن عبد الفتاح إسماعيل يريد منصباً، لا أكثر ولا أقل، كما حدث في السابق حينما عين أميناً عاماً للجبهة القومية من قبل مخابرات صلاح نصر بعد عملية الدمج القسري بدلا من قحطان، فقرر (فيصل) تقديم استقالته من الوزراء وأقنع قحطان الشعبي بتقديم استقالته من رئاسة الجمهورية وكانت الأغلبية المطلقة من أعضاء القيادة العامة تقف إلى جانبهما، وكان فيصل يثق أن عبدالفتاح إسماعيل لا يتمتع برؤية سياسية ولا بالكفاءة لإدارة الدولة وأنه لا يمثل إلا نفسه ومجموعة صغيرة تؤيده ليس لها تأثير في مجرى الأحداث.

■ أين كنت في ذلك اليوم؟

– في عدن.

■ هل التقيت فيصل؟

– نعم. لقد بلغني في نفس اليوم أن فيصل عبد اللطيف ترك اجتماع القيادة العامة للجبهة القومية وغادر إلى منزله في خور مكسر، فتوجهت إليه وسألته عما حدث. قال لي: سلمناهم السلطة وسنتعاون معهم إذا ما احتاجوا إلينا. جلست معه عدة دقائق وعدت إلى منزلي الذي لا يبعد سوى مئة وخمسين متراً عن منزله، وفي الطريق تذكرت ما قاله لي من أنه سيدخل في مغامرة وسيقف على حافة بئر عميقة وسيرمي بنفسه إلى قعرها، فقلت لنفسي هذه هي المغامرة وهي فعلاً بئر عميقة.

■ هل زاره أحد غيرك؟

– نعم. بعد نزوله ذلك اليوم إلى منزله حضر إليه علي عبد العليم وخالد عبد العزيز وسيف الضالعي وأحمد صالح الشاعر وتوفيق عوبلي وعلي عوض وعبد الله عقبة. وقد تداولوا ما حدث، ووجهوا في اليوم نفسه إلى أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية جاء فيها: "نظرا للأزمة التنظيمية والسياسية في البلد الأمر الذي ينذر بخطر كبير قد يذهب ضحيته العديد من المواطنين الأبرياء ويهدد تنظيم الجبهة القومية ذاته فإننا نتبنى الرأي الذي طرح يوم 19يونيو 69 بأن الأزمة لا يمكن تجاوزها شرعياً إلا من خلال عقد مؤتمر يتم سريعاً، وإننا نطالب بذلك ونقترح أن يكون جدول أعمال المؤتمر بالشكل التالي: مناقشة أزمة التنظيم وتجربتنا في السلطة منذ الاستقلال وإقرار لوائح داخلية للتنظيم، مناقشة وإقرار مشروع الدستور (وهذا معد وجاهز من قبل المتشاريه)، مناقشة الخطة الاقتصادية (وهذه معدة وجاهزة من المستشاريه)، وإننا نطالب لتحقيق ذلك بتكوين لجنة تحضيرية تعد لذلك سريعا".

■ اتصلت بفيصل إلى المستشفى مهنئاً بتعيينه رئيساً للوزراء فقال لي: كسروا ظهري

ولثقة فيصل عبداللطيف بعبدالفتاح إسماعيل طلب بأن تسلم المذكرة إليه، ولم يكن يعلم أن عبد الفتاح إسماعيل، الذي كان يزوره يومياً في منزله منذ أن أعاده من تعز، قد أتخذ موقفا عدائياً وتآمرياً يهدف إلى إسقاط السلطة. بل أن ثقته بعبد الفتاح قد أوصلته إلى قعر البئر جثة هامدة كما توقع هو نفسه. وبعد تحديد إقامته في منزله فوجئ فيصل الشعبي بسرية من الجيش تنصب خيمة أمام منزلة وقد طلب مني أن أقابله، فذهبت وعند وصولي إلى بوابة المنزل طلب مني الجنود المتمركزون هناك الدخول من دون سلاح وكان بحوزتي مسدس فرفضت وعدت إلى منزلي. وفي اليوم التالي ذهبت لمقابلة عبد الفتاح إسماعيل في المقر العام للجبهة القومية بكريتر وقد نصب نفسه أمينا عاما للجبهة القومية بدلا عن قحطان وبدعم من نايف حواتمة، وسألته عن الأسباب التي أدت إلى وضع سرية من الجيش أمام بوابة منزل فيصل تتولى تفتيش من يدخل إلى المنزل فقال إن الرفاق هم الذين اتخذوا قراراً بذلك لأنهم عرفوا أن مجموعة من الفدائيين قابلت فيصل وطلبت منه الموافقة على تهريبه. قلت له: هل صدقت أنت هذا الكلام؟ ولماذا سيهرب فيصل عبداللطيف؟ فرد قائلا: "سأطرح الموضوع على الرفاق".

الذي حدث فعلا هو أن مجموعة من الفدائيين زاروا فيصل عبداللطيف وطلبوا منه الموافقة على تهريبه، فقال لهم: "ليش باهرب؟ لا يوجد مبرر لذلك"، وكان ضمن المجموعة شخص مندس نقل الخبر إلى عبدالفتاح إسماعيل، وفي اليوم التالي بلغني أنه تم اختطاف فيصل عبداللطيف الشعبي ليلا وإيداعه إلى جانب قحطان في منزلين منفصلين في حوش دار الرئاسة، وطلبوا منهما عدم التواصل مع أحد.

وأشير هنا إلى مخطط للتخلص من فيصل أثناء وجوده في منزله حال الهرب مع المجموعة المشار إليها أنفا فكان الهدف هو تبادل إطلاق النار مع تلك المجموعة.

■ ألم يشعر بأن حياته أصبحت في خطر؟

– كان واثقاً أنه مهما حصل فإن الرفاق لن يتمادوا، لكنه شعر بأن الأمور قد تتطور عندما وضعوا حراسة أمام المنزل.

■ ماذا عن دور حركة القومين العرب في بيروت؟

– نايف حواتمة كان يومها موجوداً في عدن وقد لعب دوراً كبيراً في إقناع فيصل عبد اللطيف عبر تقديم الاستقالة، وكذا قحطان، وكانت تلك عبارة عن خدعة كبيرة فقد قال نايف حواتمة لفيصل: عبدالفتاح ومجموعته لن يستطيعوا قيادة السلطة والدولة، ومثلما فشلوا حينما استلموا التنظيم بعد الدمج القسري في 13 يناير 66 والتوقيع على اتفاقية الإسكندرية في أغسطس 66، سوف يفشلون اليوم ولن يستطيعوا المواصلة. فيصل كان يدرك أن الجماعة غير مؤهلين لقيادة الدولة ولكنه لم ينتبه إلى أن نايف حواتمة هو من يرسم لهم الخطط، وبعد أن نجحت الخطوة الأولى في سلم المؤامرة تبقت مسألة التخلص من فيصل لأنهم كانوا يرون في وجوده خطرا عليهم حتى وهو داخل السجن. ومما قاله نايف حواتمة لعبدالفتاح وجماعته: لو وضعتموه في قارورة لن تستطيعوا الحد من تأثيره، في إشارة إلى ضرورة التخلص منه وهذا ما حدث.

■ كيف حدث ذلك؟

– تم نقله من دار الرئاسة إلى زنزانة انفرادية بمعتقل الفتح، وهناك جرت عملية تصفيته.

■ قيل إنه حاول الهرب فأطلق عليه أحد الجنود النار؟

– هذه الرواية الرسمية التي أذاعها عبد الله الخامري عبر إذاعة عدن لكن الحقيقة مغايرة.

■ ما هي الحقيقة إذن؟

– لم أكن موجودا أثناء وقوع الحادث فقد كنت في منزلي بخور مكسر، لكن من كانوا هناك أكدوا فيما بعد أنه اغتيل داخل السجن ولم يحاول الهرب إطلاقا، كما زعمت تلك العصابة، وهناك روايات مختلفة حول طريقة اغتياله وعن الأشخاص الذين نفذوها.

سالم صالح في مقابلة له مع صحيفة "14 أكتوبر" قال مجيبا على سؤال الصحفي عن ملابسات اغتيال فيصل عبداللطيف الشعبي: "لم نكن حينها في صناعة القرار ولكن فيما بعد عرفنا. أستطيع القول أن الشخص الوحيد الآن الذي بإمكانه الكشف عن تفاصيل اغتيال فيصل الشعبي والمكان الذي دفن فيه (قبره) هو محمد سعيد عبدالله (محسن) لأنه كان مسؤولا عن الأمن حينها فقد عين بعد حركة 22يونيو مديراً لجهاز أمن الثورة.

■ جورج حبش ومحسن إبراهيم ماذا كان موقفهما؟

– لم أتابع ذلك.

■ قيل إن جورج حبش وصف المجموعة التي اغتالت فيصل بالأبناء المراهقين الذين أرادوا النضج والشعور بالرجولة عبر قتل أبيهم.

– لم أسمع بذلك. نايف حواتمة كان رأس الأفعى. أما جورج حبش ومحسن إبراهيم فقد كان موقفهما إيجابيا من الثورة.

■ هل صدر موقف من عبدالناصر؟

– لم أسمع بذلك.

■ اعتقل قحطان واغتيل فيصل وكذا اعتقل آخرون، بماذا كنت تشعر؟

– شعرت بمرارة، وأن الثورة انتهت.

■ أنصار قحطان وفيصل هل بادروا إلى تحرك مضاد؟

–لا. لقد سلموا السلطة طوعا، فكيف سيبادرون إلى تحرك مضاد.

■ ما هي الإجراءات التي اتخذت ضدهم؟

– هناك من تم تصفيته وهناك من أبعد.

■ هل اتخذت إجراءات إقصائية ضد أبناء شعب والصبيحة؟

– حاولوا زرع الفتن بين أبناء الصبيحة فيما بعد. مثال على ذلك ما حدث في قرية الفرشة بين أعضاء تنظيم الجبهة القومية فقسموا قرية الفرشة إلى قريتين: عليا وسفلى، كلا ضد الأخرى.

■ كيف تمت عملية السيطرة على الجيش والأمن مع العلم أن عدداً كبيراً من قياداته كانوا يقفون إلى صف قحطان وفيصل؟

– قيادات الجيش رأوا أن قحطان وفيصل سلما السلطة بطريقة سلمية ولا يريدان سفك الدماء بالرغم من وصول ضباط من الجيش والأمن إلى منزل فيصل يوم 22 يونيو 69 وطلبوا منه السماح لهم باعتقال المجموعة اليسارية الماركسية المتطرفة ورفض.

وقبل ثمانية أشهر قابلت أحد الضباط من أولئك الذين حضروا إلى منزل فيصل، وهو ذكرني بتلك الحادثة وكان متألماً إلى أبعد الحدود.

■ علي عبد العليم وسالم الكندي وعبد القوي رشاد الشعبي والميسري ومحمد سعيد مصعبين، هؤلاء تعرضوا للسجن، كيف تم التعامل معهم بعد ذلك؟

– علي عبد العليم وسالم الكندي أعدما بالنسبة لعبد القوي رشاد الشعبي (الأخ غير الشقيق لفيصل عبداللطيف) فقد اعترض علي عنتر على محاكمته قائلا لمن أرادوا ذلك: يكفيكم فيصل.

■ هل كان لدى فيصل أولاد؟

– ولدان وبنت.

■ هل سمح لهم بزيارته قبل اغتياله؟

– كانوا أطفالاً صغارا.

■ متى كان الإعلان عن مقتل فيصل، وما هو الشعور الذي راودك أثناء سماع الإعلان؟

– الإعلان كان في 1 ابريل 70، واستشهاده كما عرفنا كان في 30 مارس 70. وسبب تأخير الإعلان هو أن الجماعة احتاروا في تبرير ما ارتكبوه من جرم حتى قدم لهم نايف حواتمة بياناً لإذاعته.

■ أسرة فيصل كيف تلقت النبأ؟

– بصدمة كبيرة وغير متوقعة.

■ هل اتصل أي مسؤول كبير بالأسرة؟

– حسب علمي لا.

■ هل ناقشت أي مسؤول أو صديق حول مصير فيصل؟

– التقيت عدداً منهم لكني لم أناقش الموضوع معهم. كنت أشعر بأنهم متأثرون مما حدث.

فقد التقيت مثلا بمحمد علي هيثم في القاهرة سنة 1972 وكان لاجئا سياسيا، ومكثنا لبعض الوقت معاً ولم أناقشه عن مصير فيصل كنت أشعر أنه متألم.

وأريد هنا أن أوضح شيئا مهما وهو أن راديو تعز كان باستمرار يهاجم فيصل الشعبي وقد أذاع بكل جرأة بأن فيصل سيقتل كما قتل والده. وهذا دليل على أن قرار الاغتيال قد صدر من قوى خارجية ونفذته أدوات محلية أقل ما يمكنأن يقال عنها إنها لعبت دور العميل المخلص ليس في قتل فيصل فحسب وإنما في تخريب الثورة والوطن.

■ كم كان عمر فيصل يوم اغتياله؟

– 34 عاما.

■ إلى فيصل هل فقدت أحداً من أقربائك في تلك الصراعات؟

– علي حسن الشعبي في 73 ومن ثم قحطان في 81.

بسمه تعالى واحنا قاعدين..

ندى المؤيد

ظاهرة التدافع ومن الآن نحو الترشح وبالعشرات من قبل أعضاء جميعهم ينظوون في حزب واحد هو حزب المؤتمر. مدعاة للاستغراب فيما إذا كان هذا الحزب سيلعب الانتخابات القادمة مع أعضائه دون الحاجة لمنافس أو لطاقم تحكيم؛ طالما وهذا النشاط سيحصر في إطار البيت الواحد. كما يعيد إلى الأذهان فوضوية هذا المشهد الذي يتكرر عند كل موسم انتخابي ليؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن هذا الحزب ليس بتنظيم على الإطلاق طالما لا قدرة لقياداته على لجم وحسم مثل هذه الفوضى. من خلال إخضاع هؤلاء للوائح وأدبيات الحزب. ناهيك عن تأكيده بالمقابل نفور هؤلاء الأعضاء ونفاذ صبرهم المتكرر حين يفرض عليهم مرشح خارج إطار أية معايير أو أسس ديمقراطية أقلها إخضاع أكثر من مرشح للاستبيان الحزبي الذي يطلق عليه عادة بالانتخاب التمهيدي ومن ثم أخذ رأي الشارع بغية إشراكه مسبقاً في مثل هكذا قرار.فعلى نقيض ذلك نجد انتظام ودقة التصرف من قبل الأحزاب الأخرى المنضوية في إطار المشترك، الذي لا يتجرأ أحد من أعضائها على البوح بترشحه أو ترشح غيره. كون ذلك يُعد خطأ أحمر في سلوكه وثقافته إلى حين تفصح قياداته عن ذلك في التوقيت المناسب، وفي ضوء اختيار مدروس ودقيق لمرشح، تم إعداده منذ سنوات، وليس على طريقة القيادات الفرعية للمؤتمر التي وعند اقتراب أي استحقاق انتخابي تقوم بتحسس رؤوس مرشحيها التلقائيين. كما يتحسس الأعمى قطيع الماعز.. فلكي لا تتكرر أية مآس أو إحباطات سبق وأن مر بها أكثر من مرشح؛ نتيجة عدم وضع ضوابط تحد من هذا الاندفاع سواء كانت ضوابط علمية أو تنظيمية. يفترض بأي مرشح وقبل الشروع في الإعلان عن ترشحه أن يباشر في وضع يديه على جمجمته للاطمئنان على محتواها وحجم مخزونها من العلم والثقافة خاصة ما يتعلق منها بمهام وأعمال البرلمان وتشعباته. إذ ربما يفاجأ الكثير من هؤلاء المراهنين في الأساس على بقاء البرلمان على ما هو عليه. بأن المجلس في مرحلة ما. لم يعد مكاناً لتحسين المعيشة أو للنقاش الجانبي الذي لا علاقة له بهموم الوطن أكثر من اهتمامه بأثمان العسوب والنصال وآخر موديلات السيارات، وإنما منبراً للدفاع عن قضايا الأمة وساحة نزال لأكثر من قضية سياسية، واقتصادية، وأمنية تعكس ثقافة وقدرات كل عضو التي هي في الأساس انعكاس لثقافة ووعي الناخب في الدائرة الذي تقع عليه مسؤولية هذا الاختيار الدقيق والمدروس حتى وإن أفرز هذا الاختيار نقيضين على الساحة أحدهما يطلق عليه بالمرشح الغانم والآخر بالمرشح النادم.

هنالك بعض التعاريف التي تحتاج منا إلى القليل –ولو أقل القليل– من الاهتمام..

أما إن كان القارئ العزيز لا وقت لديه للبحث في المعجم –أو في أي مكان أصلا– أرجو منه، فضلا لا أمرا، أن تحظى كلماتي بشرف إلقاء نظرة.

حقوق الإنسان:

وثيقة تاريخية هامة، وضعها "سييس" ووافقت عليها الجمعية التأسيسية (فرنسا 1789)، مستمدة من نظريات روسو تنص على حقوق الفرد التي لا يجوز التصرف فيها، وهي: الحرية الفردية، حرية الملكية، الحرية الفكرية والعقائدية، والأمن!

(هل ما حصل في الآونة الأخيرة –لنقل العشر السنوات الأخيرة– دل على أن اليمن –كدولة تقر بهذه الحقوق– قد فهمت هذا التعريف اللذيذ –إن صح التعبير!– أم أنه تعبير خيالي يطبق على أهالي المدينة الفاضلة؟).

حرية العقيدة:

هي حق الأفراد في أن يعتنقوا ما طاب لهم من المبادئ والعقائد دون تدخل الدولة (هل تدق هذه الكلمات ناقوس ذكرياتنا؟ نعم، أعني عيد الغدير وما لحقه من توابل الاعتقالات والمضايقات مما يضفي على الطبخة الديمقراطية نكهة مميزة!... أتابع تتمة التعريف. هل أرى شبح ابتسامة؟)، تمتد لتشمل حق إقامة الشعائر الدينية، داخل أماكن العبادة وخارجها.

حرية التعبير:

حق الآخرين في التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم دون تقييد أو تدخل من جانب الدولة، إلا لتوقيع الجزاء في حالات السب والقذف والتحريض على الشغب والتعبير المخل بالحياء. وتشتمل هذه الحرية حق الكلام، الكتابة، النشر، وما يقوم مقامهما في نقل الكلام والمشاعر (نعم أنا أتكلم عما حدث للخيواني والعلامة مفتاح من اعتقال يليه إفراج يتبعه اعتقال يكلله اعتقال يزينه اعتقال... منعا للإملال أتوقف عن السرد فالاعتقال الذي يليه إفراج يكاد أن يكون كشروق الشمس وغروبها! أو أنه دعاية إعلانية انتخابية؛ لأن الإفراج كان لمن حوله ضجيج إعلامي. أما المنسيين إعلاميا من المعتقلين فالله معهم ولهم).

حزنبل:

هو نبات عطري معمر، نفاث العطر، وموطنه أوروبا... أ.. أ.. عفوا! أعود لتعريف مهم آخر ما دام الحزنبل لا يهم القضية)!

الديمقراطية:

كلمة يونانية مركبة من جزأين: ديموس أي: الشعب، وكراتوس أي: الحكم.

"ديموس كراتوس" أو "الديمقراطية" هي حكومة الشعب!

بمدلولها العام تعتبر إرادة الشعب مصدر لسلطة (بضم السين وتسكين اللام وليس بفتح السين واللام!) الحكام (بالطبع لا تعليق على هذا فالتعليق الذي أكاد أراه على أعينكم يفي بالغرض..).

الشورى!!!:

شورى حسب القاموس أقولها صادقة: نباتات تنمو في مستنقعات غينيا... لا؟

شورى –أيضا أقولها صادقة– اصطلاح موسيقي على نغمة العود... أيضا لا؟

الشورى حسب ما أعتقد هي ما تترجم الآن بالانتخابات. ولكن هل تعود ترجمة هذا التعريف كسابقه الدستور؟ يبدو أني لم أكتبه بعد!

الدستور:

القواعد السياسية للحكم في الدولة. ودستورية القوانين هي تحديد مدى توافق نصوص القوانين العادية الصادرة من السلطة التشريعية مع نصوص الدستور ومبادئه وروحه...

هلا اطلعتم قرائي الأعزاء على نص قانون الاعتقال في الدستور اليمني ومن ثم مقارنته بالوقائع والحقائق التي صدرت من أجهزة الأمن (وأشدد على كلمة "الأمن") لنقول خلال الأشهر المنصرمة!!

واحنا قاعدين!

أخذت العبارة من الممثل الشهير عادل إمام في لقطة من مسرحية "مدرسة المشاغبين"، وإن جاز لي أن أعدلها بعبارة: وإحنا ساكتين.

الله عز وجل معصوم عن الخطأ. ونحن بشر، وكذا السلطة لا يقودها زمرة من الآلهة فاليمن بعيدة كل البعد عن الأوليمب!

أنا تكلمت عن حقوق الإنسان والحرية وعن الديمقراطية والشورى والدستور وعن إمكانية تصحيح الخطأ إن وجد، حتى وإن كان مقترف الخطأ هو الحاكم، أقول صادقة: أنت بشر.

وتصحيح الخطأ قد (قد حرف تحقيق) أقول قد تكون بالإفراج عمن زج بهم في السجون في غيابة الجب، فأنتم لا تستطيعون الجري في أية انتخابات وأيدي هؤلاء المظلومين ممسكة بأقدامكم.. ولو بالدعاء.

وإن قصرت في تعريف مهم جدا، وهو تعريف الأمن، ليس تقصير بل لأن معناه في الروح والوجدان أقوى من أي تعريف. أما ما أراه يتبع هذه الكلمة الحزينة في اليمن من مسميات: سياسي، قومي، فلا أجد بينها وبين كلمة "أمن" أي صلة.

صادقة وممتنة لسيادة الرئيس لقرار الإفراج عن لؤي المؤيد، لكنني أشعر بالحرج والذنب أمام أمهات وزوجات وأهالي بقية المعتقلين، فهل يمتد العفو ليشمل البقية؟

■ المصادر: الموسوعة العربية.

نشأة وتطور الصحافة في اليمن (2-2)*

عبدالباري طاهر

أما رافد صحافة المهجر فإن هناك رافدين، كما أسلفت. رافد الصحافة التي أصدرها الأحرار في الخارج، ورافد المهاجر الحضرمية. فبعد إغلاق حزب الاحرار وعودة البعض من قيادة الاحرار إلى تعز عام 1945 يشير الأستاذ علي محمد عبده في كتابه المهم «لمحات من تاريخ حركة الاحرار اليمنيين» إلى أن الشباب العدني المثقف وعلى رأسهم المحامي محمد علي لقمان والمهاجرين اليمنيين قد دعموا الاستاذين الزبيري والنعمان وشجعوهما على البقاء في عدن بعد أن قررا العودة إلى تعز بعد اغلاق حزب الأحرار وانقسام قيادة الحزب على نفسها، وبفضل المساندة من هؤلاء الجنود المجهولين كان أول ما قاموا به هو الاستمرار في إصدار جريدة الصداقة الاسبوعية من القاهرة كجريدة ناطقة باسم الاحرار. اليمنيين واصدار مجلة الرباطة العربية الشهرية. وقد تمكن الاحرار بواسطة جريدة الصداقة ومجلة الرابطة العربية من نشر سلسلة مقالات للأحرار اليمنيين عن الوحدة اليمنية. ففي الصداقة نُشر بحث بعنوان «الوحدة اليمنية ضرورة لابد منها» في سلسلة مقالات، وفي مجلة الرابطة العربية نُشر بحث تحت عنوان «بين اليمن وبريطانيا» وفيها نشر كتاب «اليمن ظاهرها وباطنها» على حلقات. كما نشر كتاب اليمن المنهوبة المنكوبة (7).

كانت جريدة «الصداقة» ومجلة الرابطة العربية ترسلان من القاهرة إلى كل من عدن والحبشة وشرق إفريقيا وغيرها بانتظام، ومن عدن كانت ترسل إلى صنعاء وتعز والحجرية وإلى حجة أو سجن حجة (8).

أما المهاجر الحضرمية فقد تتبع الأستاذ الباحث عبدالله الحبشي (صحافتها) في دراسته لهذه المهاجر. ويمثل كتاب الباحث الاكاديمي د. مسعود عمشوش «الحضارم في الارخبيل الهندي» سجلاً حافلاً للدور الرائع الذي لعبه الحضارم في هذه المناطق.

في رافد المهاجر الحضرمي لابد من الإشارة إلى أن الدور الرائع والعظيم لهذه الصحافة مهما تكن عيوبها وأنواع قصورها، في حفاظها على الهوية، وعلى الروح العربية الإسلامية لهذه المهاجر وربطها بالموطن (حضرموت) والفكر العربي الاسلامي.

يشير صاحب موسوعة الصحافة الفقيد الكبير عبدالوهاب المؤيد إلى ذلك الدور قائلاً: «نستطيع القول بكثير من الثقة والتأكد والصدق إن اليمنيين الحضارم هم وحدهم من بين اليمنيين الذين يستحقون صفة أو لقب رواد الصحافة اليمنية سواء في الوطن أو المهجر، إضافة إلى أنهم في المهاجر بالذات رواد في مبادرات وخطوات وغايات أخرى (9).

وقد تمثلت ريادتهم في مجال الصحافة في ظهور أولى الصحف والمجلات اليمنية المهجرية التي ظهرت منذ فجر القرن العشرين ومثلت بداية مميزة للصحافة اليمنية. وكان من هذه المطبوعات الصحافية الرائدة من بين ماتم توثيقة وما تناوله الباحثون المعاصرون ما صدر خلال العقود الثلاثة الاولى من القرن العشرين قبل صحف الامام في العام 1906، و«الاصلاح» عام 1908 أصدرها محمد بن عقيل بن يحيى و«الوطن» التي أصدرها حسن بن علوي بن شهاب في 1910. صدرت هذه الثلاث في سنغافورة وكذا في أندنوسيا: صحف «الإقبال» (محمد سالم بارجاء) و«الأمل» وكلتاهما في العام 1917، و«حضرموت» 1920 (عيدروس بن عمر المشهور) و«الإرشاد» ومجلة «الشفاء» وغيرها كثير مسجلة بمعلوماتها في جداول المرحلة وفي عرض نماذج منها (10).

الثورة اليمنية: سبتمبر واكتوبر وتطور الصحافة

سلفاً لابد من الإقرار بالتمييز والاختلاف بين الثورتين سبتمبر واكتوبر إزاء الحريات الصحفية، ففي الشمال كانت الحريات الصحفية غائبة بكل المعاني، والصوت المقروء المسموع (هو) صوت الامام. أما في عدن فقد كانت الصحافة في مطلع الستينات في ذروة الازدهار، فالصحيفة تصدر بمجرد الإبلاغ، عبر دائرة البريد، عن صدورها. هذا التفارق مهم لانه يرينا مسار التطور في الشطرين.

عقب ثورة سبتمبر عام 62

معروف أن الصحافة معطى من معطيات المجتمع المدني وتعبير عن تطور الحياة الاقتصادية الاجتماعية الفكرية والسياسية في أي مجتمع من المجتمعات. وكانت هذه المعاني غائبة أو ضعيفة إلى حد، وجاءت الثورة كانتصار للشرعية الثورية ضد النظام الثيوقراطي الإمامي.

لم تعرف المتوكلية تقاليد الديمقراطية أو الحريات الصحفية، ولم يكن فيها قضاء يعرف معنى الحريات الصحفية أو حقوق الانسان أو احترام الرأي الآخر. كانت البيئة الأمية، بمعنييها الأبجدي والمعرفي، تشجع على تغييب هذه الحرية باعتبارها أمراً لا محل له من الإعراب إن لم تكن كفراً.

وجاءت الحرب وطبيعة القيادة العسكرية والصراعات الدامية في البلاد والكالحة في الحكم الثوري الجديد وعليه لتجعل من مطلب حرية الصحافة غير الموجودة فعلياً «مطلباً خرافياً». كانت الإذاعة التي تأسست عام 46، هي نصف الدولة ونصف الجيش وأساس الثورة، وكانت مهمتها الأساس الدفاع عن الثورة ومواجهة اعدائها. وقد جعلت الأمية الطاغية من الإذاعة أداة وجهاز مواجهة حقيقي.

صدرت صحيفة الثورة في الـ29 من سبتمبر 1962، وفي العشرين من أكتوبر من نفس العام صدرت صحيفة الجمهورية. واعتبرت الثورة البديل عن «النصر» و«سبأ» بينما كانت الأخبار صحيفة جديدة صدرت في البداية تحت إشراف القيادة العسكرية وقد سيطرت عليها حركة القوميين العرب منذ البدء (سالم محمد زين، مالك الإرياني، وطربوش الشرجبي).

وعندما انتقلت إلى صنعاء بدأ التصارع بين اليسار الماركسي والقوميين العرب والبعث (احمد الشجني، عبدالله الصيقل، محمود الصرحي، عمر الجاوي ومن القوميين سلطان أحمد عمر وعبدالحافظ قائد ومالك الإرياني وسعيد الجناحي). وقد أعتبر الانتقال إلى صنعاء بمثابة انتصار للاتجاه الماركسي. ومنذ العام 1963 حملت «الثورة» شعار «من أجل يمن ديمقراطي موحد» وهو شعار اتحاد الشعب الديمقراطي، وقد حذف الشعار في مارس 1967 ليعود من جديد مع عودة عمر الجاوي حين تحولت إلى صحيفة يومية، ولم يختف إلا عام 69 بعد فترة وجيزة من أحداث اغسطس 1968.

يجزم الجاوي: من هنا يمكن أن نؤرخ بوضوح أننا لم نتعرف على التقاليد الديمقراطية في قطاع حرية الرأي والصحافة طوال عهد الاستعمار والإمامة والسلاطين رغم الذي يدعيه البعض عن الحرية النسبية في عدن إبان حكم البريطانيين.

حتى العام82، لم يصدر قانون للمطبوعات أو بشأن تنظيم الصحافة في الوطن، شمالاً وجنوباً، وليس بيدنا إلا القانون الذي صدر في 15 اغسطس 1982 في صنعاء ولا نملك قانوناً مماثلاً في عدن (11). على أن مسألة حرية الصحافة في كثير من الاحيان، وفي بلادنا على وجه الخصوص، ترتبط مباشرة بالأجهزة الحكومية التي تتصرف دون ضوابط وحسب أمزجة أجهزة الرقابة وحتى الاشخاص المراقبين (12).

ومنذ عام 62 وإزاء كبت حرية الرأي والتعبير وتقليص الديمقراطية وعدم السماح بالحريات تعطلت كثير من الصحف، وسُجن وشرد كثيرون من الصحفيين، وأوقفت بشكل كبير مستمر كثير من الدوريات بصرف النظر عن انتمائها، وانصرف كثير من رجال الصحافة عن العمل الصحفي إلى مجالات اخرى (14).

«يرحب الجاوي بالقانون رقم 42 لسنة 82 في الشمال إلا أنه يوجه نقداً قاسياً لمواده القامعة والسالبة للحرية: «ليس هناك ضوابط محددة حتى لحجب الحرية عن الصحافة حتى عام 82 في شمال الوطن»... أما في الجنوب فالقضية تعود إلى الرقابة الذاتية من المؤسسة والصحيفة نفسها إذ أن كل الدوريات تصدر إما تابعة للحزب أو الحكومة أو المؤسسة والمنظمات (15).

القانون المنوه به قانون عقابي بكل المعاني وأغلب مواده إما تبدأ بـ«يحظر» أو تنتهي بها. وهو من القوانين الصارمة في سلب الحرية والتنكيل بالصحفيين، وقد تعرض الجاوي للعديد من مواده السالبة للحرية. ومعروف أن الجمهورية العربية اليمنية ظلت حتى صبيحة فجر الـ22 من مايو 90 تفرض رقابة سابقة ولاحقة على الصحف والمجلات والكتب الصادرة، ولا تعطي الحق بإصدار الصحف إلا بشروط عسيرة. في الشمال تظافر التضييق على الحريات وقمع الرأي المخالف وفتح أبواب السجون والمعتقلات للأقلام والأفواه الناقدة مع حملات «الدعاة الاسلاميين» وخطباء المساجد والشيوخ، وكُفر العديد من المثقفين و الادباء والشعراء ومحرري الصحف والمجلات وكانت مطالبهم الدائمة «التوبة أو الموت».

أما في جنوب الوطن فإن المحنة تتجلى في أن الجبهة القومية قد ورثت تقاليد صحفية وبيئة مدنية ملائمة لاحترام وإرساء حريات صحفية موروثة، ولكن التطرف والتصارع السياسي والمزاودة دفعت بالأمور الى مقاصل تجريم الحرية ومصادرتها واعتبارها خيانة وطنية وردة سياسية وثرثرة برجوازية في أحسن الاحوال.

هناك إشكالية حقيقية في الجنوب رافقت نشأة وتطور الحركة السياسية وانعكست سلباً على الصحافة، فالفئات العمالية نشأت منقسمة وتعمقت الخلافات في القيادات النقابية ذات التوجهات الفكرية والسياسية المختلفة في الحركة السياسية ومنذ البدء بدأت الخلافات مع انتخابات المجالس البلدية والمجلس التشريعي الأول في نهايات الحرب الكونية الثانية، حول اتحاد الجنوب العربي وطبيعة العلاقة ببريطانيا والاتحادات العمالية الدولية، ومن ثم وفيما بعد حول الموقف من الكفاح المسلح والوحدة اليمنية. ففي حين راهنت أطراف وقوى سياسية قومية وليبرالية على انسحاب بريطانيا ومنح الاستقلال للجنوب فإن أطرافاً أخرى، قومية ويسارية، رفضت الاشتراك في انتخابات المجلس التشريعي كما رفضت كل صيغ اتحاد الجنوب العربي أو الحكم الذاتي لعدن، وطرحت قضيتي الوحدة والكفاح المسلح (وهناك تلازم عميق بين شعار الوحدة اليمنية والكفاح المسلح) وقد انتصرت حركة القوميين العرب ذات المنحى اليساري والجذر الريفي والامتداد داخل الجيش ذي الجذور القبلية، وكانت بحق قائدة الاستقلال في الجنوب ومن أهم المدافعين عن الثورة والجمهورية وفك الحصار عن صنعاء.

كان الانتصار عبر حرب التحرير الشعبية انتصاراً للشرعية الثورية التي نظرت بطبيعة تكوينها وانتماءاتها الفكرية والايديولوجية والسياسية، إلى العمل الديمقراطي والسياسي بزراية واستهانة، وقللت من أهمية الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، كما تعاملت مع خصومها السياسيين والمختلف، حتى لو كان من نفس الفصيل، بعدائية وحدية.

لم تكن بريطانيا صادقة في وعودها كذأب أي استعمار، وهو ما أظهر المراهنين على صداقة الحركة الفابية (حزب العمال) بمظهر التابعين والعملاء. وقد أدى كبت الحريات وإلغاء الآخر إلى كوارث لاتزال اليمن تعاني أوجاعها، ولعب الصراع الشمالي الجنوبي والجوار الخطر، دوراً راعبا في تأجيج الصراع وإضعاف تيارات الديمقراطية والحداثة في اليمن كلها. اتمنى على كلية الاعلام ونقابة الصحافة بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث اليمني إعداد دراسة أوسع وأشمل عن تطور الصحافة اليمنية.

المراجع:

–1 الصحافة اليمنية نشأتها وتطورها، د. محمدعبدالملك المتوكل، صـ27.

–2 الصحافة اليمنية نشأتها وتطورها، مصدر سابق، صـ26.

–3 د. المتوكل، محمد عبدالملك، الصحافة نشأتها وتطورها، صـ26/27.

–4 د. المتوكل، محمد عبدالملك، الصحافة نشأتها وتطورها، مصدر سابق.

–5 خبارة، عبدالرحمن، نشوء وتطور الصحافة بعدن 1937–1967.

–6 المؤيد، عبدالوهاب، موسوعة الصحافة اليمنية صـ58.

–7 عبده علي محمد «لمحات من تاريخ حركة الاحرار اليمنية» صـ246.

–8 مصدر سبقت الإشارة إليه صـ246–147.

–9 المؤيد، عبدالوهاب: مصدر سبقت الإشارة إليه صـ44.

–10 المصدر نفسه، صـ45.

–11 المتوكل، محمد عبدالملك: مصدر سبقت الإشارة إليه، صـ84.

–12 الجاوي، عمر عبدالله: «حرية الصحافة في اليمن الواقع والقانون»، مجلة الحكمة، عدد 118.

–13 المصدر نفسه.

–14 المصدر نفسه.

–15 المصدر نفسه.

–16 المصدر نفسه.

* ورقة مقدمة لندوة عن «الثورة اليمنية» بمركز الدراسات والبحوث اليمني.

كي لا نُقسم إلى قراصنة ولاجئين..

يحيى السادة
y.alsadh@yahoo.com

القوة وحدها ومنذ الأزل هي اللغة السائدة في هذا الكوكب، حتى وإن أضفت بعض اتفاقيات السلام وبعض اتفاقيات الهدنة وكذا العامل الدبلوماسي مسحة على هذه الظاهرة؛ إلا أنها تظل مسحة عابرة، كون هاجس استخدام القوة هو المسيطر على عقلية الإنسان حتى قيام الساعة. لذا، ووفقا لهذه الحقيقة الدامغة، فإن مكانة الفرد وامتداد نفوذه وسطوته تكمن في قوته، أيا كانت هذه القوة، مالية أم جسمانية أم تسليحية.

كذلك هي الدول التي لا يسمع صوتها في المحافل والمنظمات الدولية، ولا تحترم مواقعها وحدودها السيادية، ولا يحسب لمواطنيها أي حساب، ما لم تمتلك من القوة والردع ما يعزز ويرسخ قناعات الآخرين بذلك.

خطاب الأخ الرئيس حول موضوع القراصنة، يوم الأربعاء الماضي، كان يوحي -بما لا يدع مجالا للشك- باعتقاده أننا كنا بمنأى عن أخطار القرصنة التي تجري قبالة سواحلنا وبمسافات ربما لا تبعد كثيراً عن مياهنا الإقليمية، بحجة استضافتنا للإخوة اللاجئين الصوماليين. إذ بدا ذلك في خطابه الذي أنّب فيه القراصنة لاختطافهم سفينة شحن يمنية قبالة ساحل حضرموت، من خلال تذكيرهم باستضافتنا لبعض اللاجئين من بني وطنهم وترديده -أكثر من مرة- عبارة "هل هذا هو رد الجميل؟".

أقول لملأ الرئيس هؤلاء القراصنة الإرهابيين ليسوا رموزاً لمنظمات إنسانية أو مرجعيات دينية من مشايخ إسلام وقساوسة ورهبان حتى نفاجأ بتصرفاتهم تلك. هؤلاء مجرد لصوص وقطاع طرق، وأصحاب مشاريع قتل وسفك دماء مازالت أيديهم ملطخة بدماء الصوماليين الأبرياء منذ عقدين من الزمن وحتى هذه اللحظة.

كما أن هؤلاء القراصنة لا ضمائر لهم، كونهم لا ينتمون للبشرية بشيء ولا يفهمون لغة يتخاطبون بها مع الغير إلا لغة القوة والقتل، ولا علاقة لهم بهؤلاء اللاجئين غير ما ارتكبوه بحقهم من جرائم سيتوقف عندها التاريخ كلما مر بذاكرته هول الفظائع التي شاهدها وأثر الصمت حيالها حين كان يتابع أدق تفاصيلها وما زال.

هؤلاء اللصوص يا فخامة الرئيس هم الذين أوصلوا الكثير من الصوماليين إلى خيام اللاجئين، وهم الذين دفعوا بالشعب الصومالي إلى التمزق والضياع والشتات في أصقاع الأرض، يوم أن أذاقوهم في المدن والقرى ألوانا من العذاب والتنكيل والسحل والنهب والاغتصاب؛ الأمر الذي دفع بالكثير من الأبرياء إلى ركوب المخاطر هربا من جحيم الموت المحقق في ذلك البلد المنهار والمطحون بكل ما لهذه الكلمة من معنى.

هؤلاء القراصنة هم الذين أشعلوا الحرائق في كل مكان، وهم الذين شرعوا للدمار والموت المجاني، كما أنهم أنفسهم من سمسروا وتاجروا بأرواح من فكروا بالهرب من جحيم الموت الذي ساد ذلك البلد يوم أن اختلف سيد بري (رئيس الدولة آنذاك) وزعماء القبائل على اقتسام الحكم والغنائم، الأمر الذي أودى بملايين الناس إلى هذا المصير الدامي والمؤلم في ظل مشاهدة العالم لكل ماسيه، والتي ما زالت مستمرة حتى هذه اللحظة.

هؤلاء القراصنة هم من كانوا يلقون بحمولات قواربهم من الأطفال والشباب والشيوخ والنساء في عرض البحر لتبتلعهم الحيتان وأسماك القرش كلما شعروا باكتشاف تهريبهم لهؤلاء من قبل خفر السواحل دون ضمير أو وازع ديني أو إحساس بشري يثنيهم عن ارتكاب مثل هذه الجرائم البشعة.

إذن، أي عتاب يمكن أن يفهمه هؤلاء!؟ وأي لغة يمكن لنا التخاطب معهم إزاء جرائمهم غير لغة القوة والردع!؟ إذ يعد اختطاف سفينة الشحن اليمنية بمثابة إنذار باننا لسنا خارج لعبة الاستهداف، حتى وإن كنا نؤوي لاجئين؛ الأمر الذي يشكل علينا أخطارا مضاعفة، كون سواحلنا وموانئنا على مرمى أنظار هؤلاء اللصوص باستمرار، مما يستدعي من الدولة وبصورة عاجلة إعادة النظر في أولوية بناء قدراتنا وبالذات العسكرية منها، إذ يتطلب طول امتداد شواطئنا، التي تصل إلى أكثر من ألفي كيلومتر، قوة بحرية رادعة على اعتبار أن هذا الامتداد هو الجزء المكشوف من حدودنا بل والمستهدف، كما أثبتتها الحادثة الأخيرة Kفي ظل توجه الإرهاب نحو هذه المنطقة، وفي ظل اعتماده حلقة القرصنة واحدة من الحلقات المفرغة التي يجب أن تدور في هذه المساحة المائية، وفي ظل افتقارنا للسفن الحربية الحديثة القادرة على الحركة والمناورة في عمق المياه الدولية التي يتمركز القراصنة في الغالب عندها، ويجرون عمليات الاختطاف فيها. فحدودنا البرية تكاد تكون آمنة بعد توقيع اتفاقية الحدود مع السعودية وعمان، بينما الداخل لا يحتاج إلى غير قوة أمنية محدودية التسليح، الأمر الذي يتيح للدولة تسخير إمكاناتها للتسلح في هذا الجانب الحيوي والهام، بغية ضمان حماية شواطئنا ومياهنا الإقليمية من أية أخطار محتملة، لاسيما في ظل المؤشرات التي تنبئ بأن أذيتنا لن تقتصر على القراصنة فحسب، بل ربما تمتد لتشارك فيها قوى أخرى، لاسيما إذا ما أخذنا جرائم القراصنة الحالية على محمل الجد على أنها مجرد تمهيد وجس نبض لرد فعل الدول المطلة على موقع هذه الأحداث، ومنها بلادنا المعرضة أكثر من غيرها لهذه الأعمال القذرة، نتيجة موقعها المقابل لأوكار هؤلاء اللصوص.

نحن أمام منعطف خطير، وأمام محنة جديدة، وأمام تحدٍّ جديد يضاف إلى التحديات الداخلية الراهنة التي يواجهها الوطن، والتي بمجملها ربما ستشكل ضغطا ينجم عنه عودة الوعي لمختلف القوى السياسية في الساحة، بحيث تعيد حساباتها، وتتدارك أخطاءها، بغية وأد الفتنة، وتجنيب الوطن وأبنائه مخاطر الوقوع في الفخ الذي وقع فيه سياد بري والقوى المناوئة له، والذي أدى بدوره إلى تقسيم الشعب الصومالي ما بين قراصنة ولاجئين.

الصومال.. تحدٍّ أمني متزايد للمنطقة والعالم

أنور العنسي*

لا بد أنه سيكون من الخطأ غير القابل مطلقاً للتبرير أن ينحصر التحرك الدولي لمواجهة عمليات القرصنة البحرية في خليج عدن على مجرد إرسال الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بضع سفن حربية بغية حماية طرق الملاحة الدولية في هذا الممر البحري الهام دون التعامل المباشر مع الأسباب الجوهرية لهذه الظاهرة والالتفات مجدداً إلى خطورة الوضع في الصومال الذي باتت شواطئه مصدراً ومنطلقاً لعشرات العصابات المنهمكة منذ سنين في القرصنة ضد السفن، وجرائم تهريب البشر إلى سواحل اليمن وبعض دول الجوار. الأمر هنا لا يتعلق فقط بعشرات المسلحين من الشبان المغامرين وطلاب المال الصوماليين، بل أيضاً بعصابات محلية ودولية منظمة تدير تلك الأعمال متخذة من الصومال الرخو والمنفلت خارج القانون الدولي مقراً ومنطلقا لجرائمها، بدليل ما شهدناه مؤخرا من تطور نوعي لعمليات القرصنة وتدرجها من نهب المراكب الصغيرة والسفن التجارية إلى خطف ناقلات النفط العملاقة باستخدام تقنيات متقدمة لانتقاء أهدافها وتحديد مسارات السفن في أعالي البحار وتنفيذ هجماتها بدقة عالية.

ما ينبغي على العالم تذكره هو أن ثمة وضعاً إنسانياً عاماً بالغ الصعوبة والتعقيد في الصومال ما برح يمثل مكمناً لأسوأ ما يمكن توقعه من كوارث وأخطار منذ انهيار دولته عام 1991 وفشل أكثر من ست عشرة محاولة لإحلال السلام فيه، حيث تحول الصومال إلى بيئة خصبة لنفوذ أمراء الحرب وأطماع تجار السلاح وإلى ساحة مفتوحة لطيش الجماعات الإسلامية المتشددة، فضلا على توالد مافيات وعصابات لا حصر لها أخذت عملياتها تشكل تهديدا جديا ليس لما تبقى من أشكال الحياة داخل هذا البلد فحسب، بل كذلك لجوار الصومال ومحيطه الإقليمي.

يبدو محزناً حقاً أن يشهد خليج عدن وعلى مدى سنوات مضت عمليات تهريب واسعة لآلاف النساء والأطفال والمسنين من الرجال الصوماليين من قبل تلك العصابات بواسطة مراكب صغيرة ومتهالكة تفتقد الى أبسط وسائل الأمان والسلامة واحترام الكرامة الأنسانية إذ يجري اغتصاب بعض النسوة ونهب متعلقاتهن، كما يحدث قتل بعض كبار السن من الرجال ورمي جثثهم في عرض البحر، ليلقى بمن تبقى بعد ذلك على مبعدة من شواطىء اليمن على مرأى ومسمع من السفن الحربية الأطلسية المرابطة في خليج عدن التي لا تحرك ساكناً إزاء ذلك.

لهذا فسيكون ضرباً من الأنانية المفرطة أن يتوقف التدخل الدولي الراهن في خليج عدن عند حدود تأمين حركة الملاحة الدولية دون التفكير بالتدخل الجاد لوضع حد فاصل لمأساة الصومال، وما يترتب عليها اليوم من تحديات أمنية للصومال وللمنطقة والعالم بأسره.

وعلى الرغم من نفي مصادر أمريكية أي علاقة بين عمليات القرصنة في خليج عدن وتنظيم القاعدة، إلا أن ما يلفت النظر في هذا السياق أن يجري تصاعد عمليات القرصنة هذه بالتزامن مع تقارير لوكالة الاستخبارات الأمريكية خلال الأسابيع القليلة الماضية أشارت إلى تحول بعض المجموعات من تنظيم القاعدة جنوباً نحو اليمن بعد تضييق الخناق عليها في السعودية والعراق، ما يعني احتمال أن يحاول تنظيم القاعدة الإفادة من حالة الفوضى التي خلقتها عمليات القرصنة بإشغال أجهزة الاستخبارات الدولية والإقليمية عن ملاحقة عناصره وصرف جهودها إلى مناطق أخرى غير تلك التي يقوم -افتراضا- بإعادة ترتيب أوضاعه وتنظيم صفوفه فيها، تمهيدا لعودته إلى استهداف مزيد من المصالح الغربية سواء في اليمن أم في غيره من دول المنطقة.

قصارى القول إن العالم، وليس منطقة القرن الأفريقي، أمام أكثر من خطر محتمل قد يتجاوز في قادم الأيام مسألة القرصنة إلى مواجهات أخرى مع نشاط العصابات والمجموعات المسلحة في الصومال الآخذ في تجاوز حدود الصومال والتمدد خارجياً براً وبحراً.

الجميع، كما يتضح، بحاجة إلى تأمين سلامة طرق التجارة العالمية المارة بخليج عدن، لأكثر من مصلحة أو سبب واحد، غير أنه لا سبيل إلى ذلك دون أن يسارع المجتمع الدولي، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية، إلى مراجعة سياسته إزاء الصومال ودعم جهود المصالحة فيه تمهيداً لإحلال قوات سلام أممية على أرضه بديلة عن القوات الإثيوبية، وإعادة تأهيل قوات الجيش والشرطة كمدخل إلى بناء دولة صومالية جديدة قادرة على استعادة الوحدة السياسية والترابية للبلاد وفرض سيادة النظام والقانون فيها ضماناً لأمن واستقرار الصومال أولا ومنطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر تالياً.

* كاتب وصحفي مختص بشؤون القرن الأفريقي

ما هو مخجل فعلاً

لطف الصراري

سواء كان الأمر مرتبطا بجهة رسمية أم بمتبرع بادر لإرضاء جهة أو حتى شخص بعينه، فإن المقال المنشور باسم فكري قاسم في صحيفة "الثوري" العدد (2032) بتاريخ 2008/11/27، لا يعد حتى من أساليب "الكولسة الرخيصة" التي تشكل ملاذا أخيرا لمن يحتاجها للخروج من مأزق ما. فكري الذي أكد عدم صلته بالمقال المذكور، أفاد عن تلقيه اتصالات عديدة من قرائه ومن أصدقائه، يسألونه هل هو بالفعل من كتب المقال، ممهدين ربما لسؤال لاحق: "كيف قدرت تكتبه يا فكري؟". أحد هذه الاتصالات كان مني، وتفاجأت أن الذين اتصلوا قبلي كانوا يبدؤون بالسؤال الأول نفسه، أي أنهم غير مصدقين.

وبالرغم من التنويه الذي أصدرته الصحيفة، إلا أن علامة تعجب تطرح نفسها عن مستوى النباهة المهنية في مراجعة كل المواد المنشورة، خاصة أنها صادرة عن حزب فاعل اعتاد إعلاميوه الالتزام وعدم النزول إلى مستوى وضيع من الخطاب السياسي، بمعنى أنه لا تعوزهم المحاور المناسبة للتعامل مع المماحكات السياسية.

وبمقابل التعجب، تطرح علامة استفهام كبيرة نفسها بدون أقواس أو حاصرات، عن الحسبة التي حسبها مرسل المقال بسم فكري إلى الصحيفة.

كما أن العلامة نفسها وربما أكبر، عن مستوى الجبن الذي وصل إليه الخبث في هذا البلد. ومثلما أنزل قراء فكري أيديهم من على قلوبهم بعد أن تأكدوا من أن المقال مدسوس بطريقة أرخص من محتواه، سيضع الأشخاص/ الجهات المرشحون كفاعلين محتملين أيديهم على رؤوسهم لتحسس "البطحا" من جهة، ومن جهة أخرى سيلعنون "المطبخ" الرديء الذي أنتج وجبة مفضوحة ومتعفنة أيضاً.

هل هذه إحدى وسائل "التنكيل" ومحاولات "إعاقة تطور" صحفي استطاع أن يحرز نجاحا لافتا ولو عبر درب شائك، مثلما لم يدخر جهدا في انتزاع الضحكة حتى من أشهر التكشيرات الرسمية والشعبية؟ وأكاد أجزم أن من دس هذا المقال قد حصل -ولو لمرة واحدة على الأقل- على ضحكة مريحة وكلمة لامست عمقه في كتابات فكري. فعلى الأقل مبادلة معروف، خاصة أنه (فكري) لا يمنح الضحكة والجمال على طريقة المؤسسات الرسمية التي تشترط حيازة البطاقة الانتخابية ويمين مغلظة على رأس الأولاد "إنك عاتشخط الخيل"، وإلا... "ما فيش عيد".

في بلدان أخرى، تصنع المؤسسة الرسمية، وكذلك الجماهير، من كُتَّاب أقل تميزاً عن فكري قاسم، نجوماً يشار إليهم بالأصابع. ونحن لدينا كوكبة

● فكري قاسم

من الكتاب والفنانين، يحفرون تميزهم بأطراف قلوبهم، وكلما وصل أحدهم إلى مكانة متألقة محليا وعربيا، تردم عليهم بلادهم الأم أطنانا من العوائق والأسلاك الشائكة. المسألة تتعلق بطريقة تفكير مصابة بلوثة أنانية ومركبات نقص؛ طريقة تفكير مصابة بـ"التهاب المفاصل"، حسب تعبير مقال لمحمود ياسين، الذي بدأ بدفع راتبه ثمناً لتشخيصاته المفصلية.

أقلام لامعة بدأت بالظهور مؤخرا، وصحف -وإن كانت قليلة جدا ولا تتسع من حيث الحجم لكل أفكار جيل يريد أن ينعتق- تتميز بطريقة تفكير جديدة تحاول تأسيس ذائقة جديدة وأصيلة بالوقت نفسه، وتحرص -كما يبدو لي- على رفع سقف التلقي لدى القارئ، أيا كان موقعه، وبأسلوب متعدد وناجح أيضاً. وإضافة نوعية كـ"حديث المدينة" ومجلة "صيف"، ستسهم بلا شك في إزالة عدم الثقة التي تجسرت بين القارئ والصحف المحلية خصوصاً، لاسيما أن مؤشرات ميدانية كثير تؤكد حاجة جيل جديد لبلد مطمئن.

جيل يتوق إلى الشعور بالألفة مع الوطن، ويتمنى من أعماقه أن يكون له بلد يستوعب قدراته ومهاراته بطريقة مواكبة لزمن وعالم متسارعين وكثيرا التحولات. جيل سيعتبر أسلوبا بائسا مثل دس مقال يفتقر للتهذيب بسم فكري قاسم، فكري الذي يتمتع بتهذيب عال على المستوى الشخصي وعلى مستوى كتاباته، سيعتبر ذلك محاولة مخجلة لن تلبث أن تُكشف وتكشف معها ويلات أكثر إثارةً للخجل ربما في تاريخ اليمن. وسيعد هذا مؤشر إفلاس لطريقة تفكير لا تنتج إلا مثل هذه العاهات.

عندما ينسانا الفرح:

بو عمر في المستشفى

هشام السقاف

خبر مؤجل في زمن مطبوع بالنكد. صفحة الاجتماعيات لم يعد يهتم بها أحد في زمن الرخاء العربي المفقود، فما بالك بأيام الكارثة وما شئت من الأزمات غير المقر بها ونعيشها!؟

"أبو عمر في المستشفى"، عنوان لنبأ تقشعر بسببه مشاعر فنانين وخبراء فنون في أقاصي الأرض ممن سقاهم سعيد عمر فرحان (بو عمر) ماء بحوثهم ودراساتهم العلمية التي ألفوها عن اليمن وحضرموت، خصوصا في مجال فنون الشعب ورقصاته وانفعالاته العفوية ومغالباته على قسوة حرفه وأعماله وكدّه في طلب العيش. وكيف، إذن، يأسى معنا أولئك الذين أنبتت فيهم فرقة حضرموت للفنون الشعبية بذور الفرح والابتهاج منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي عندما أسسها (بو عمر) وزملاؤه وجال بها وصال كل أنحاء العالم معمّقا الانتماء للوطن اليمني ومفاخرا بها اليمنيين حيثما كانوا؟

شعرت بالعيب اليوم عندما لم أعلم بوصول (بوعمر) إلى حشرجة الموت في مستشفى ابن سيناء بالمكلا إلا بعد أسبوع من غيبوبته هناك. وقطنت إلى نفسي الضعيفة التي لا تستذكر يمنها باعتزاز إلا عندما تدير شريط احتفالات ومشاركات فرقة "بو عمر" في ثمانينيات القرن الماضي داخل الوطن وخارجه، كم كان الوطن بفنونه أعظم من العظمة.

رجاء، وكل الرجاء، انسوا السياسة وانتبهوا إلى أنفسكم. عقد لآلينا ينفرط ونحن منشغلون بكم. دعونا لفننا! دعونا نفرح ونرقص ونحب! افشوا الحب و المحبة كما فعل ويفعل "بوعمر" حتى من داخل المشفى!

لكم العزة والمحبة وكل الدعاء بالشفاء والعافية، أنتم يا من رفعتم أو ترفعون راية الفرح في أي مكان!

الهوية الوطنية وتحديات العولمة في مركز ابن عبيدالله السقاف

العولمة بكل ما تحمله من خير وشر والتي يكمن فيها معيار الكاسب والخاسر بدرجة القوة والضعف والسيادة والعبودية فهي ميدان واسع يستطيع كل أحد أن يجد له فيه مكاناً ولكن ذلك يضيق تدريجياً بقدر الاقتراب من الخطوط الحمراء أو حتى الصفراء التي مازال بيننا وبينها نحن العرب مسافات بعيدة لأننا لم نزل في أبعد أطراف هذا الميدان الفسيح على الرغم من قوة حضارتنا وإمكاناتنا وملاءمتها وحاجة كل إنسان إليها في أي عصر ومكان، إلا أنه استطاع خصومنا الوصول إلى مكامن الضعف فينا وأغلبه ما افتعلوه لهذه الغاية فتمكنوا منها ومنا إلى درجة عدم قدرتنا حتى على الدفع عن أنفسنا أبشع التهم والنعوت كل ذلك حدث بأيدي مندسين بيننا .

هذا جزء مما انتهى إليه ضمنياً الدكتور رزق سعد الله الجابري أستاذ جغرافية السكان المساعد بكلية الآداب بجامعة حضرموت في محاضرة أدارها الشيخ عبدالله بن صالح الكثيري ، بعنوان "الهوية الوطنية وتحديات العولمة" وتأتي هذه المحاضرة الذي نضمها مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع بمدينة سيؤون ضمن أنشطته الأسبوعية المنتظمة. وفي هذه المحاضرة تطرق المحاضر إلى محاور عديدة تناول فيها واقع العولمة وهمومها وخطورة المستقبل في كل جوانب الحياة ، حيث بدأها بوصف مراحل و أحداث تاريخية هامة يمكن اعتبارها البداية الحقيقية للعولمة التي نشهدها اليوم ، فالاستعمار الإنجليزي الذي فرض لغته قسرياً و التي تعمقت بحكم قوته العسكرية وسيطرته على التجارة العالمية في معظم مجتمعات العالم على حساب اللغة و اللهجة الأصلية لكل دولة ، مما جعلها اليوم اللغة السياسية والرسمية والتجارية لمعظم دول العالم بما في ذلك الدول العربية ، كما أن الإبادة الجماعية للهنود الحمر في موطنهم أمريكا هي من أهم مراحل تأسيس العولمة التي تشكل اليوم انفجارا وثورة في كل مفاصل الحياة التي تحيط بالإنسان وتحاصره إلى درجة تثير قلقه لعدم قدرته على الاستغناء عنها والتعمق المتزايد بارتباطه بها بقدر احتياجاته اليومية والعلمية والتجارية والتي غيرت كثيراً من أنماط حياته الموروثة و التقليدية ، وتزايد معها هلعه من تداعيات العولمة على الهوية الوطنية والنمط المعيشي له وكل ما يحيط به، وتنامي الضعف و الغياب الكامل لنا عن المساهمة في تشكيل ملامح هذا العالم الجديد ودونية لا تتجاوز دور المتلقي و المسخر لخدمة المسيطرين على عالم العولمة وفق ترتيبهم الهرمي ، وكذا خوفه الشديد من احتكار هذه القوة الخطيرة التي تتحكم في صناعة حركة الحياة اليومية لعموم العالم في مركزية قاعدة شبكة الإنترنت الأوحد في فلوريدا.

وقد أكد الدكتور رزق الجابري أن طبيعة تأسيس وتكون العولمة يؤكد لنا بما لا مجال للشك ووفق نواميس الحياة ومن قاعدة لا يدوم إلا الطبيعي، قصر عمر العولمة الافتراضي؛ فهي أسست على قواعد استعمارية وسادية وعنفية على حساب أمور كثيرة. وهذا مؤشر قوي لقصر عمرها وسرعة زوالها ولذا لابد من التفكير في إيجاد البديل سريعاً أو إقامة مراكز متعددة لها حول العالم ووضع حد للتجسس والاحتكار والسيطرة الأمريكية من خلالها على كل مجريات الأمور في العالم .

وقد استشهد الجابري بأمثلة من الواقع للنجاة من هذا الشرك برفض وعصامية ماليزيا وقبول أندونيسيا، فالأولى رفضت وحققت بذلك وبعصاميتها وقوة ثباتها على مبادئها إنجازات أذهلت العالم بأسره وفرضت عليه احترامها والأخيرة قبلت فتفكك مجتمعها وتجزأت بلادها فانفصلت تيمور وتداعت فيها الهوية الإسلامية ووجدت الثقافة الأمريكية فيها أكبر سوق في دولة إسلامية ناهيك عن التبعية السياسية و الاقتصادية على حساب السيادة الوطنية .

وعن تصورات الدكتور رزق للمستقبل فقد أبدى تشاؤماً مقلقاً فجميع دول المنطقة العربية بما فيها الدول الغنية ستكون قريباً أقرب إلى دائرة الفقر أو في عمقه وبهذا ستكون أكثر استسلاما لسيادة القوي وطاعة لأوامره ونواهيه ، وذلك لعدم وجود خطط ذكية تعي عمق الواقع وأبعاد الاتفاقيات المبرمة وبخاصة اتفاقية الجات وغياب فهم وتصورات المستقبل كما أن تركيزها المتعمد على عناصر بشرية من خارج المنطقة بعيدة عن لغتنا وعقيدتنا لها انتماءات قوية أخرى بما في ذلك السائقين والخادمات ، مع تعمد عدم التأهيل الجاد لأبناء المنطقة وتهميشهم و الدفع بالعلماء منهم إلى الهجرة ووضع المزيد من الحواجز بين شعوب المنطقة وتعزيز الحدود الجغرافية وبث عناصر الفرقة والتباعد بينهم هو من أهم أسباب ذلك.

وقد حمل المحاضر جامعة الدول العربية مسؤولية كبيرة في صناعة هذا الواقع المؤلم أو على الأقل غض النظر عنه وإقراره ضمنياً ، وهذا ما يتضح جلياً عند مقارنتنا بنظير لها كالاتحاد الأوربي، عندها سنعرف حجم وفادحة الكارثة وما يدور بين أروقتها طوال العقود الأخيرة. كما أكد الجابري أن افتعال و إذكاء قضية صراع الحضارات وإعادة صنع العالم الجديد ومن ثم الديانات والعقائد و افتعال الصراع بين المذاهب والطوائف، وما مخطط الشرق الأوسط الجديد الذي ابتكره إسحاق شامير وتبنته وتفرضه أمريكا عن ذلك ببعيد، فكل ذلك جزء من المرتكزات الأساسية لهذه الغاية ، مع غيبوبة كاملة لنا و عدم خلفيتنا و إدراكنا بأبعاده، بل إننا نحن نكرس بحماقة شديدة هذه الخطط ونجعل بمسارها لتصب بغزارة في إناء العولمة .

وخلص المحاضر إلى أن الخيار الوحيد لترشيد العولمة هو تعزيز الانتماء للهوية الدينية والوطنية والثقافية في كل التعاملات وتقوية القناعة والثقة في الجذور والموروث بما في ذلك المطعم والمشرب وهما من الثغرات الأولية الواسعة للانسلاخ الثقافي والنماذج في ذلك كثيرة ، والاهتمام وإبراز المخزون الثقافي الثري لدى عموم الأمة الإسلامية وترجمته لأخذ وضعه الطبيعي بين حضارات الأمم .

المعرض الثالث لرسوم الأطفال تحت شعار: "الرسم يجمعنا"

بريشاتهم لعبوا على الرمل وعشقوا التاريخ

احتضنت العاصمة، لثلاثة أيام، المعرض الثالث لرسوم الأطفال تحت شعار "الرسم يجمعنا"، في مدرسة سبأ للتعليم الأساسي، والذي نظمه الناشط الحقوقي عاد نعمان واختتم السبت الماضي.

هدف المعرض إلى تلمس علاقة الطفل بالتراث والفن المعماري، وجسدت رسوم الأطفال أهم وأبرز المعالم الأثرية في اليمن التي ارتبطت بأذهانهم، مثل: دار الحجر، عرش بلقيس... وحبهم لزيارة المدن الساحلية واللعب على رمالها وبعض المناظر الطبيعية في اليمن.

المعرض كان بالتنسيق مع مكتب التربية والتعليم بمديرية الثورة بمشاركة 3 مدارس من المديرية، هي مدارس: "سبأ"، "الثلايا"، و"الميثاق"، للتعليم الأساسي.

يذكر أن الناشط عاد نعمان سبق أن نظم معرضين لرسوم الأطفال خلال العام الجاري الأول في فبراير تحت شعار "أطفال عدن يسلمون على أطفال صنعاء"، والثاني في إبريل تحت شعار "الدنيا حلوة"، عبر فيها الأطفال بريشاتهم عن الفرحة والسرور وإلى أي مدى الحياة جميلة في عيونهم.

ومن المقرر أن ينظم معرضاً في مدينة عدن بعنوان "أطفال صنعاء يسلمون على أطفال عدن".

إصدار جديد من كتيب في بروشور

صدر عن برنامج تيسير الثقافة "كتيب في بروشور" الاصدار الرابع، متضمنا مختارات شعرية للشاعر اليمني الراحل لطفي جعفر أمان اختارها الدكتور عبد الله حسين البار رئيس اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين. الاصدار يأتي ضمن برنامج إصدار شهري يستهدف الشباب، تنفذه مؤسسة الشرق الثقافية بتمويل من الصندوق العربي للثقافة والفنون.

عنوان الصدى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

الصدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 5 ذو الحجة 1429هـ الموا فق 3 ديسمبر 2008 العدد (177) Wed. 5/12/1429 - 3 December 2008

طبيب مشهور يشل حركة امرأة مأربية

■ هلال الجمرة

حتى 19 اغسطس الفائت، كانت غنية سعيد أعوج، 35 عاماً، تعاني من آلام اسفل الظهر نتيجة «الشقاء في القرية».

لكنها اليوم ترقد على سرير المرض، مشلولة الحركة. صباح الثلاثاء 19 اغسطس الفائت، وصل احمد سعيد اعوج من مأرب رفقة شقيقته «غنية»، مباشرة، إلى قسم المخ والاعصاب في المستشفى الجمهوري بصنعاء. وهناك عَرَضَ المريضة على «الطبيب، اسماعيل العسلي رئيس القسم».

وبحسب شقيقها فإن هذا لم يقم بتشخيص حالة أخته في المستشفى وإنما اكتفى بتشخيص قابليته للدفع «سلمني كرته الخاص وقال: احضر إلى العيادة في شارع هائل».

لم يتباطأ أحمد في تحقيق رغبة الطبيب «المشهور» كما لم يستكثر «رسوم الدخول» مواسياً نفسه بالقول: «أهم شيء الفايدة».

في العيادة طلب الطبيب من «القبيلي» القادم من مأرب إجراء بعض التحاليل واتخذ قراره المعتوه: «تحتاج إلى عملية جراحية». يقول القبيلي: «حاولت أقنعه أن كثيراً من الاطباء لم يقولوا إنها تعاني من انزلاقات غضروفية وقرروا لها دهانات». لم تجد توسلاته، ابتسم الطبيب متكلفاً واستدعى حمية الرجل وكرمه بقوله: «أنت يا بدوي تبخل على الفلوس.. لازم عملية». وكي لا ينعت في قبيلته بأنه بخيل ويتباطأ في انقاذ اخته من الصراع مع الألم، وافق على مضض فيما استعجل الطبيب اجراء العملية في مساء اليوم ذاته الذي زاره إلى العيادة وتم اجراؤها في «مستشفى المنار»، وفقاً لشقيق المريضة.

إحالة الغنيمة إلى مستشفى المنار تم بمذكرة رسمية تحتفظ «النداء» بنسختها- من «عيادة الدكتور اسماعيل العسلي»، وتنص على «دخول مستشفى المنار لاجراء عملية انزلاق غضروفية»، وقبل توقيعه حدَّد رسوم العملية بـ155 ألفاً، لكنه (تعاطف لحالة الرجل) وخفض الرسوم إلى 80 ألف ريال وقال ان الـ20 الألف هي المبلغ الزائد الذي كان سيحصل عليه كأتعاب له».

لقد اعتبر احمد ذلك الخصم «مكرمة منه ودليلاً على شهامته وأصالته». لم يتوقع أحمد أعوج أن عملية الـ«غنيمة» ستجشمه ملايين وتسلب حركة أخته: «وصلت الخسارة إلى 3 مليون ريال، مليونين لمستشفى المار موثقة بفواتير سلمتها للنيابة والباقي مصاريف»، قال.

بعد 3 أشهر من إجهاز (عباقرة الطب) على حركتها، مازالت الشابة المأربية ترقد على سرير مستشفى ابن سيناء بعدما نقلت من «مستشفى المنار الذي أجريت فيه العملية الجراحية التي شلت حركتها». بتكليف من مدير مكتب الصحة بأمانة العاصمة.

شقيق غنية، أحمد سعيد أعوج، أوصل «الكارثة الطبية» إلى الرمق الأخير: ينتظر البت في القضية المرفوعة لدى نيابة غرب الامانة منذ 28 اكتوبر. ويقول إنها (النيابة) حجزت القضية للتصرف فيها، السبت الماضي، ولاسباب مجهولة لم تصدر النيابة قرارها ولم تحل القضية إلى المحكمة.

«ضحيَّة الجريمة الطبية»، وفقاً لوصفه. وأكد أحمد أن الاطباء في مستشفى ابن سيناء اخلوا مسؤولياتهم وقرَّروا ضرورة سفرها إلى الخارج لاجراء عدد من العمليات التصحيحية للمريضة وفي أقرب وقت.

تقرير اللجنة الطبية -حصلت «النداء» على نسخة منه- خلص إلى أن غنية أعوج «لم تكن بحاجة إلى إجراء عملية انزلاق غضروفي... الا أن الدكتور قام بإجراء العملية دون الحاجة إليها ومازالت المريضة تعاني من آلام شديدة نتيجة تلك العملية ولم تستطع الحركة إطلاقاً وقد تقتضي الحاجة اجراء تثبيت للعمود الفقري بصفائح ومسامير كما هو معروف علمياً...».

أحمد اعوج من ابناء محافظة مأرب مديرية حريب القرانيش منطقة الجميمة. والسبت الماضي اجتمع 150 مسلحاً من عزلتي بني سكرا وبني عمر في صنعاء للتضامن مع احمد «من أجل تسريع القضية» وأبدوا استعدادهم لأي طلب يراد منهم، لكن احمد قال بإنه لجأ إلى القضاء وينتظر الإنصاف سريعاً لأن القضية من النوع المستعجل ولا تحتمل التأجيل. وأضاف: «أنا لا أدعو أبناء منطقتي إلى أي عمل متهور خارج القضاء واتمنى سرعة محاسبة المتهم».

يستقبل الزميل العزيز
حمود منصر
العزاء بوافاة شقيقه الأكبر
«عبدالله»
في قاعة ابن الامير بالعاصمة بجوار الجامعة اليمنية اليوم الاربعاء.

فكري قاسم: انتحال اسمي بداية جديدة لضرب سمعة الصحافة والصحفيين

أعتبر الزميل فكري قاسم انتحال اسمه في مقال تعاملت معه صحيفة الثوري عن طريق الخطأ، بداية جديدة لضرب سمعة الصحافة والصحفيين.

وقال لـ«النداء» إنه شعر بالحزن وهو يقرأ: الإسفاف الذي ضُمن مقال لا علاقة لي به.

لافتاً إلى أنه صدم من فكرة وجود جهات أو أشخاص يقومون بهكذا تصرف مشيّن.

فكري قاسم الذي قال إنه لا يستطيع تحديد أو اتهام أو تسمية الجهة أو الشخص الذي قام بالفعلة النكراء، دعا من أن تتكرر مثل هذه الأفعال التي وصفها بالقبيحة.

وقدمت هيئة تحرير «الثوري» بعد يوم من صدورها اعتذاراً للزميل فكري قاسم لنشرها مقال لشخص انتحل اسم فكري، بعنوان «مخابرات بنت الصحن».

وقالت في بلاغ صحفي إن رئيس تحرير «الثوري» لم يقرأ المقال لأنه موقع باسم فكري قاسم وأجاز نشره ظناً إنه مقال فكري الذي يكتب بشكل منتظم في الصحيفة.

الصحافة اليمنية الحكومية والحزبية والأهلية توخي الحذر

نافذة

تدويل عدن؟!

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

من غير المستبعد أن تكون عدن في قبضة الاحتلال أو التدويل، المعلن أو المبطن، مع حلول ذكرى جلاء الاستعمار البريطاني، في 30 نوفمبر من العام القادم بالحد الأقصى.

ومن المستبعد أن يأتي ذلك استجابة لحنين العدنيين من الذين قتلوا أنفسهم هياماً وغراماً ببريطانيا، أو الذين قاتلوها بضراوة وفازوا بالاستقلال وتصرمت بهم الايام والاعوام وانتهوا إلى مجرد أيتام في موائد اللئام، ورهائن في قبضة «الاحتلال الداخلي» والمحتلين الاجلاف من بدو وقبائل الجنوب والشمال.

ومن المستبعد أن يعود الخلفاء الراشدون ودولة الخلافة، أو أن ترجع أيام بريطانيا، لأن تصاريف التاريخ لا تستجيب للتمنيات والرغبات الساذجة، ولأن طبع السياسة لا يعرف تقديم الوجبات المجانية.

وعليه، فمن غير المستبعد أن يجري تدويل واحتلال عدن بمسوغ القرصنة التي كانت مدخلاً لاحتلال عدن في يناير 1839 كما في رواية السفينة البريطانية «داريا دولت» التي قالت إن قراصنة من الصيادين والاهالي اعتدوا عليها ثم لاذوا بأسوار عدن بعد أن أهانوا علم الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، واستدعوا، بما فعلوه، الاحتلال على عدن، وكان أن تقرصنت مدينة مقابل سفينة تعرضت لقرصنة محض ذهنية تفتق عنها الخيال الاستعماري الروائي حينها.

ولن تكون رواية تدويل عدن هذه المرة، كما كانت عليه في زمن الكابتن هينس، لأن التدويل أو الاحتلال الوشيك لعدن سوف يأتي من باب تلبية نداء الحاجة الملحة لكبح فائض القرصنة الداخلية التي تعدت الحدود وافترست عدن بخاصة واليمن عموماً، وهي قرصنة تمثلت باختطاف الارض والثروة والثورة والسلطة والجمهورية والحجر والشجر والبشر.. إلى أن فاضت وتجاوزت حدود البلاد، وأصبحت خطرة على دول الجوار وسلامة وأمن المضائق والبحار، وجعلت من خليج عدن منطقة اكثر خطورة على حركة الملاحة الدولية، والتجارة الدولية، والاقتصاد العالمي.

والمعلوم أن جنرالات وامراء القرصنة في الصومال وطبقة القراصنة الفاحشة الثراء كانت تتغذى وتتقوى، على مدى 17 سنة، بمدد من اليمن التي كانت صاحبة النصيب الاكبر في عمليات تهريب البشر، والتقت مع القرصنة في الصومال على خط واحد تجسم بتوحد العناصر والقوى «المارقة» الشغالة بتهريب البشر والسلاح والخمور والوقود والمخدرات هنا وهناك، وبقطع النظر عن تواري المارقين في اليمن خلف مسمى «الدولة» ذات السيادة.

ولن نصرح باكتشاف خطير لو قلنا إن تلك القوى القرصانية، في حالة اليمن، هي صاحبة السلطة النافذة والاخطبوطية، وذلك ما تفيد به الصحافة الرسمية والمعارضة والاهلية والمستقلة، وبمقدور القارئ أن يعود إلى ملفات كثيرة وخطيرة نشرت حول تهريب الوقود والسلاح.

وبما أن المجتمع الدولي يتجه بعزم وحسم نحو ضرب القرصنة في اليابسة وفيما وراء شواطئ الصومال وخليج عدن، فمن الاولى بأصحاب العقول اليابسة أن يسارعوا بالالتفات لحقيقة أن الجهد الدولي لمجابهة القرصنة لن يتجزأ وسوف تكون عدن والصومال «عيال سوق واحد» -حسب تعبير الدكتاتوري السيئ الصيت محمد سياد بري استقباله للرئيسي الجنوبي الراحل سالمين في اول زيارة لمقديشو مطلع سبعينات القرن الماضي. والواضح أن الجهد الدولي يمضي بإيقاع متسارع ولا يتستر على مقاصده، كما لا يجهر بمكاشفة عارية لصنعاء التي يبدو أنها تنتظر من يقول: ارفعوا أيديكم وأرجلكم عن خليج عدن وعدن.

ولعل الزيارات المكوكية المتلاحقة للوفود العسكرية والامنية، وآخرها زيارة قائد القوات الامريكية إلى المنطقة، لا تحتاج إلى ترجمة، فهي تصب في مجرى تأكيد الإصرار على حقيقة أن الموقف الغربي من اليمن لن يتغير، والاصرار على أن تكون عدن مركزاً رئيساً لمواجهة اعمال القرصنة والارهاب، وليس لتفريخ وتصدير الارهاب والقرصنة.

ثم إن التحركات البريطانية والامريكية والغربية عموماً تحتاج هي الاخرى إلى ترجمة، فهي تلتقي على الاهتمام الاستثنائي بعدن، وليس بالنظام الحاكم، وذلك ما يعزز احتمالات التعاطي مع عدن بمعزل عن اليمن وفي السياق الذي يفرضه منطق المصالح والمنافع ومتطلبات الامن والاستقرار في المنطقة والعالم.

ولعلها خلطة السياسة بالاستراتيجيا والمصالح وكل ما يستدعيه احتواء فائض القرصنة في اليمن.

الشارع ليس حلا

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

لا يمكن للشارع أن يحل مشاكل اليمنيين، وليس بمقدور طرف لوحده أن يدعي امتلاكه القدرة على مواجهات المشكلة الاقتصادية والإرهاب، بل إن اليمن تبدو اليوم أكثر احتياجا لكل جهود أبنائها، أكانوا أفرادا أم منضوين في إطار أحزاب سياسية.

ومع الإقرار بحداثة التجربة الديمقراطية وارتفاع نسبة الأمية وضعف مؤسسات الدولة، فإن ما جرى في صبيحة الخميس الماضي في العاصمة لا يثير القلق، بقدر ما يعكس غياب الرؤية في التعامل مع المطالب السياسية ومقتضيات الممارسة الديمقراطية، بحيث يصبح من حق الناس التظاهر أو الاحتجاج ومن واجب الطرف الآخر أن يناقشهم فيما يطرحون، لأن جزءا من الحقيقة لا شك سيكون معهم مثلما هو الجزء الآخر منها لديه.

لقد عكس استمرار إطلاق الرصاص الحي لنحو ساعتين في قلب العاصمة، ومن ثم الاعتداء على المشاركين في تلك المسيرات بالضرب، الرؤية القاصرة للقائمين على أجهزة الأمن تجاه الحقوق السياسية للناس وكشفت عن أن مثل هذا الأداء سيدفع بالأوضاع نحو الصدام بغرض تفجيرها. لأنه لو ترك للناس الحق في التجمهر لانتهت الأمور بسلام بعد أن عبر هؤلاء عن مواقفهم ومطالبهم.

القمع مناقض للنهج الديمقراطي والتعددية السياسية، إلى جانب أنه مخالفة دستورية، ومن شأن الركون إليه أن يدفع الغاضبين على الحكم إلى اللجوء إلى العنف مادام وقد سدت أمامهم الطرق السلمية. كما أن ما شهدته مرحلة القيد والتسجيل، والمخاطر التي يواجهها الاقتصاد الوطني بفعل مخاطر نضوب النفط، تؤكد صوابية الدعوات المتتالية للشراكة الوطنية وتفرض بقوة أهمية إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية تجعل الكل يعمل من أجل تخطي هذه المرحلة.

اليمن بلد فقير في الموارد، هذا أمر ينبغي الاعتراف به على الأقل في الوقت الراهن وفي ظل المعطيات القائمة. ورهاننا على قطاع السياحة وعلى جذب الاستثمارات خاسر بفعل تنامي العمليات الإرهابية وعجزنا عن إيجاد بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات وقد ضاعف من هذه المشكلة الأزمة المالية العالمية، وعدم رغبة دول الخليج في مساعدة اليمن على تخطي عتبة الفقر والبطالة.

الانتخابات إذا ما جرت من طرف المؤتمر الشعبي فلن تكون بوابة لعبور هذا الوضع وستزيد من حجم المشكلة وتعقدها، وذهاب الناس إلى صندوق الانتخابات ليس غاية بحد ذاته، ولن يكون له معنى إلا متى ما شعر هؤلاء أن هذا الصندوق هو الأداة لاختيار من يحكمهم أو يعبر عنهم، والحاصل أن الانتخابات المتعاقبة لا تحقق هذه الغاية بل تعيد إنتاج نفسها، حتى أصبح لدى عائلة واحدة ثالث كتلة نيابية في البرلمان وهي اليوم تسعى لأن تصبح العائلة ممثلة لمحافظتين متجاورتين.

بإمكان الرئيس علي عبد الله صالح الانتصار للغالبية العظمى من مواطنيه إذا ما عمل من أجل تجاوز الأزمة الراهنة، وتمكن من تحقيق وفاق وطني حول التحديات التي تواجهها البلاد ينتج عنه لرؤية للمعالجة الشاملة، وسيكون بمقدور هذه الرؤية أن تخلصه من مراكز "النفوذ" بمختلف مسمياتها والتي تؤمن أن تأزيم الأوضاع يحقق غاياتها في الحصول على المزيد من المصالح.

عيد أضحى مبارك

تتوجه أسرة «النداء» بأحر التهاني والتبريكات الى أبناء الشعباليمني في الداخل والخارج بمناسبة عيد الأضحى المبارك، راجيةً من العلي القدير أن يعمر قلوب اليمنيين بالسعادة والحب والسلام. وتلفت عناية القراء إلى أن الصحيفة ستحتجب خلال اجازة العيد.